المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامّة

السياسة الصينية في العام 2024

رصد الاتجاهات والقضايا والأحداث

أيمن حلاوي

العدد 41 - أيار 2025

السياسة الصينية في العام 2024

رصد الاتجاهات والقضايا والأحداث

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

دراسات وتقارير: سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات هامّة

العنوان: السياسة الصينية في العام 2024 رصد الاتجاهات والقضايا والأحداث
صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
الباحث: د. أيمن حلاوي
تاريخ النشر: أيار 2025
رقم العدد: الواحد والأربعون

حقوق الطبع محفوظة للمركز
جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف مطعم وايلا - بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010
P.o. Box: 24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasatccsd@gmail.com
http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

تقديم 5

أولا: الصين والشرق الأوسط (تصريحات، زيارات، استثمارات، اتفاقيات) 6

1.1 على المستوى السّياسي والدّبلوماسي 6

2.1 استراتيجيات وتحالفات إقليمية 8

3.1 في الشأن الاقتصادي والاستثماري 9

4.1 التّعاون العلمي والتّقني 11

ثانيًا: المنافسة الصينية - الأميركية 12

1.2 إدارة الخلافات وتجنب الصدام 12

2.2 حماية الخطوط الحمراء والرد على الاستفزاز 13

3.2 التحولات الأميركية الداخلية واستراتيجية الصين المستقبليّة 15

ثالثًا: الصين والعالم 17

1.3 الانخراط مع الجنوب العالم 17

2.3 تأطير الدور عبر المنظمات الدولية 18

3.3 العلاقات مع أوروبا 19

4.3 الشراكة الصينية – الروسية 20

5.3 موقف الصين من النزاعات الإقليمية 21

6.3 ملامح الاستراتيجية الشاملة 23

رابعًا: من داخل الصين 24

1.4 الأداء الاقتصادي والإصلاحات 24

2.4 ترسيخ الحكم ومكافحة الفساد 25

3.4 التحديث التكنولوجي والاكتفاء الذاتي 26

4.4 المنجزات العلمية والفضائية 27

5.4 التنمية الاجتماعية والتحديات الداخلية 27

خاتمة 29

ملحق 1: ملخّص الأحداث والوقائع الشهرية 31

ملحق 2: مقالات وأبحاث ودراسات حول الصين 39

تقديم

شهد عام 2024 تزايدًا ملحوظًا في النشاط الصيني على الساحة الدولية والإقليمية مع تركيز استراتيجي واضح على تعزيز الحضور السياسي والدبلوماسي والاقتصادي وذلك في مواجهة منافسة استراتيجية مستمرة مع الولايات المتحدة.

يأتي هذا التقرير نتيجة لمتابعة يومية للأخبار المتعلّقة بالصين وتستند إلى سلسلة تقارير شهرية مواكبة للصين وفق أربعة عناوين رئيسية هي: الصين والشرق الأوسط (تصريحات، زيارات، استثمارات، اتفاقيات)، المنافسة الصينية - الأميركية، الصين والعالم، من داخل الصين. كما تتضمّن الدراسة ملحقين: المحلق الأول يعرض موجزًا شهريًا لأبرز التطورات الصينية، فيما يضم الملحق الثاني جملة من الدّراسات والمقالات والمقابلات التي نشرت من قبل اختصاصيين صينيين وغربيين حول الصين ومقاربتها العالمية وصعودها ومساعي الولايات المتحدة الاحتوائية لها. استلزم هذا الجهد متابعة يومية لعدد كبير من المصادر الصينية (صحف ومراكز دراسات وباحثين) والغربية المعنية بالشأن الصيني.

برز على المستوى الإقليمي والدولي حرص الصين على تعزيز دورها كقوة داعمة للسّلام والتعدّدية، حيث لعبت دورًا دبلوماسيًا فاعلًا في قضايا الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية، ودعت إلى وقف إطلاق النار في غزة وحق الفلسطينيين في المقاومة، كما نجحت في تحقيق إنجاز دبلوماسي هام باستضافة حوار المصالحة الفلسطينية في بكين وإصدار "إعلان بكين" للمصالحة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، واصلت الصين تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع دول المنطقة، وتحديدًا من خلال تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية في الخليج العربي ومع مصر وإيران.

في الشأن الأميركي، تبنّت الصين استراتيجية مركّبة تقوم على إدارة التنافس وتجنّب التّصعيد، وحماية خطوطها الحمراء، خاصة قضية تايوان، مع الرّد على الإجراءات الأميركية الاقتصادية والعسكرية بحذر محسوب.

اقتصاديًا، ركّزت الصين على تقوية اقتصادها الداخلي عبر إصلاحات هيكلية وتعزيز الاكتفاء الذاتي التكنولوجي وتوسيع البنية التحتية الرقمية والاتصالات. في نفس الوقت، استمرت بكين في مشروع "الحزام والطريق" مع توسيع الشراكات الاقتصادية مع أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية.

داخليًا، واصلت الصين إجراءاتها لتعزيز الاستقرار السياسي من خلال حملات مكافحة الفساد وترسيخ هيمنة الحزب الشيوعي، كما حافظت على نمو اقتصادي مستقر نسبيًا في ظلّ ضغوط عالمية متزايدة، وأطلقت مبادرات لتنمية المناطق الغربية وتقليل الفوارق بين المناطق الداخلية والساحلية.

وفي إطار سياستها الخارجية العامة، عمقت الصين شراكتها مع روسيا في مواجهة الضغوط الغربية، وعزّزت التّعاون الاستراتيجي بينهما في المجالات الاقتصادية والسياسية. كما استغلت الفرص لتعزيز دور دول الجنوب العالمي عبر دعم عضوية الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين وتفعيل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة بريكس.

بالتالي، رسمت سياسة الصّين في عام 2024 ملامح واضحة لقوة عالمية مسؤولة، تسعى لتوسيع نفوذها وتعزيز مكانتها الدّولية من خلال الحوار الدبلوماسي والاقتصاد القوي، مع الاستعداد لمواجهة أيّ تصعيد محتمل مع القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة.

أولا: الصين والشرق الأوسط (تصريحات، زيارات، استثمارات، اتفاقيات)

في عام 2024 عمّقت الصين حضورها السياسي والاقتصادي في المنطقة على نحو ملحوظ، ضمن رؤية استراتيجية تعتبر هذه المنطقة جزءاً مهمًا من "الجنوب العالمي" الذي تسعى بكين لتعزيز شراكتها معه. تميّز الدور الصيني إقليميًا بثنائية واضحة تقوم على رفع وتيرة النشاط الدّبلوماسي والسّياسي دفاعًا عن قضايا المنطقة ومصالح حلفائها، يقابله ترسيخ للعلاقات الاقتصادية والاستثمارية طويلة الأمد مع دول الشرق الأوسط الرئيسية.

1.1 على المستوى السّياسي والدّبلوماسي

برزت الصين هذا العام كصوت دولي ذا ثقلٍ مؤيّد للحقوق العربية والفلسطينية. فمنذ اندلاع الحرب في غزة أواخر العام 2023، اتّخذت بكين موقفًا حازمًا مطالبًا بوقف فوري لإطلاق النّار وحماية المدنيين. واستمرّت على هذا النهج في العام 2024 عبر سلسلة تصريحات ومبادرات حيث أدان المسؤولون الصينيون مرارًا الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني، وندّدوا بالهجمات التي طالت المستشفيات وعمال الإغاثة والمدنيين. وعندما استخدمت واشنطن الفيتو ضدّ قرارات لوقف الحرب، لم تتردّد الصين في وصف تلك الممارسات بأنّها معاكسة للإرادة الدولية وتشكّل عائقًا أمام السلام. وفي سابقة دبلوماسية، استخدمت الصين (إلى جانب

روسيا) حقّ النقض في مجلس الأمن لإسقاط مشروع قرار أميركي بشأن غزة في شهر آذار / مارس لأنّه لم يشمل وقفًا لإطلاق النار، ما عكس استعداد بكين لاستخدام أدواتها الدولية دفاعًا عن موقفها المبدئي تجاه القضية الفلسطينية. إلى جانب ذلك، انخرطت الصين مباشرة في جهود المصالحة الفلسطينية الداخلية فاستضافت اجتماعًا للفصائل الفلسطينية في بكين (تموز / يوليو 2024) تُوّج بـ"إعلان بكين" للمصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني. هذا الدور كوسيط بين فتح وحماس أوضح سعي الصين إلى دعم بناء موقف فلسطيني موحّد يمكنه التفاوض بفعاليّة واستعادة الحقوق المشروعة. وجاءت هذه الخطوة استكمالاً لدعوة صينية سابقة في نيسان / إبريل حين زار وفدان من فتح وحماس بكين بدعوة من الحكومة الصينية وأجريا محادثات تمهيدية وصفت "بالناجحة".

يُظهر ذلك أنّ بكين تعاملت بجديّة مع ملف الانقسام الفلسطيني واستثمرت رأسمالها السّياسي لتحقيق تقارب بين الأطراف – وهو دور تقليديًا ما تميّزت به دول عربية كبرى، لكنّه انتقل جزئيًا إلى الصين كمحاور مقبول من جميع الأطراف الفلسطينية. كما عزّزت الصين شراكتها مع إيران وسوريا (قبل سقوط النظام). موقف بكين الصارم ضدّ استهداف "إسرائيل" لمواقع إيرانية أو سورية – مثل إدانتها القصف الذي دمّر القنصلية الإيرانية في دمشق – قوبل بترحيب من طهران ودمشق، اللتين رأتا في الصين قوّة كبرى مسؤولة تحترم سيادة الدول وتناهض التدخلات العسكرية. وفي المقابل، حين ردّت إيران على الاعتداءات الإسرائيلية بوابل صاروخي، دعت الصين إلى التهدئة وضبط النفس، ما يؤكد أنّها رغم انحيازها النّسبي لـ"محور المقاومة"، تظلّ حريصة على منع الانفجار الشامل حفاظًا على استقرار المنطقة والمصالح الاقتصادية المتشابكة. يمكن القول إنّ الصين تبنّت دور "الوسيط الحازم"، فساندت حلفاءها سياسياً وأمّنت لهم الغطاء الدولي حين يُعتدى عليهم، لكنّها في الوقت نفسه تضغط عليهم لضبط النفس وعدم تجاوز الخطوط التي قد تشعل صراعًا أوسع لا يخدم مصالح أيّ طرف. في السياق ذاته، استمرّت الصين في استخدام خطابها في المنظّمات الدولية لنصرة القضايا العربية. ففي الأمم المتحدة، أكد المندوب الصيني مرارًا وجوب احترام سيادة الدول وعدم استباحة أراضيها – سواء في سوريا أو العراق أو غيرهما – منتقدًا الضربات الإسرائيلية والأميركية التي تنتهك تلك السيادة. كما دعت بكين المجتمع الدولي إلى دعم السلطة الوطنية الفلسطينية وتعزيز قدراتها، مشدّدة على أهمية تمكين الحكومة الفلسطينية من بسط سلطتها على كافة الأراضي الفلسطينية كخطوة نحو حلّ الدولتين. هذا الخطاب المتوازن الداعم للحقوق وفي الوقت نفسه الداعي إلى تقوية المؤسسات الشرعية (السلطة الفلسطينية)

أظهر فهم الصين لتعقيدات الملف الفلسطيني ومحاولة عدم القفز فوق الدّور الأساسي للسلطة رغم انفتاحها على حماس.

إضافة إلى القضية الفلسطينية، واصلت الصين تطوير علاقاتها مع الدول العربية الرئيسية عبر الزيارات والتشاور السياسي. صحيح أنّ العام 2024 لم يشهد قممًا تاريخية كما حدث في الرياض عام 2022، لكنّ التواصل رفيع المستوى استمر بوتيرة نشطة. من الأمثلة على ذلك جولة المبعوث الصيني للشرق الأوسط تشاي جون في المنطقة (زار الجزائر ودولاً أخرى) لتعزيز التّشاور حول أزمات السودان وليبيا وسوريا، والاتّصال الدوري لوزير الخارجية الصيني بنظرائه العرب للتّنسيق في المواقف الأممية. وبادلت الدول العربية الصين هذا الاهتمام؛ فقد أوفدت عدّة عواصم عربيّة مسؤوليها إلى بكين للمشاركة في فعاليات ثنائية ومتعدّدة، أبرزها منتدى التّعاون الصيني العربي في أيار / مايو ببكين الذي حضره وزراء من الخليج وشمال أفريقيا. خلال هذا المنتدى، أكد الرئيس شي جين بينغ شخصيًا التزام الصين بشراكتها الاستراتيجية مع العالم العربي وعدم سعيها لملء أيّ "فراغ" ناتج عن انحسار نفوذ قوى أخرى. مثل هذه التأكيدات طمأنت الدول العربية بأنّ الصين شريك داعم لا بديل ساعٍ إلى الهيمنة، وأنّ سياستها تقوم على عدم فرض الإرادة واحترام خيارات شعوب المنطقة.

2.1 استراتيجيات وتحالفات إقليمية

استفادت الصين من التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط لتعزيز حضورها. فقد دعمت علنًا الاتفاق التاريخي بين السعودية وإيران الذي تمّ بوساطة صينية في آذار / مارس 2023، واستمرّت طيلة عام 2024 في متابعة تنفيذه وترسيخ نتائجه. ظهر ذلك عبر استقبالها مسؤولين أمنيّين من طهران والرياض للتّباحث في خطوات بناء الثقة اللّاحقة، وعرضها المساعدة في مجالات كالتّبادل الاقتصادي بين البلدين. هذا الدّور مكّن الصين من كسب ثقة كلا الخصمين السابقين، وأثبت نجاح مبدأ "عدم الانحياز" الذي تتّبعه بكين في نزاعات الشرق الأوسط، حيث تقيم علاقات وثيقة مع أطراف متخاصمة (إيران ودول الخليج و"إسرائيل" سابقًا) من دون تدخل مباشر في صراعاتها البينية. ومن ثمار هذا التّوازن، انضمّت كلٌ من السعودية والإمارات وإيران ومصر إلى تجمع بريكس بدعم قوي من الصين، وهو تطور بارز في العام 2024 يساهم في إعادة تشكيل الاصطفافات الاقتصادية العالمية ابتداءً من العام 2025. انضمام القوى الشرق أوسطية لمنظمة بريكس يؤشّر إلى نجاح الصين في اجتذاب الشرق الأوسط نحو منظومة التعدّدية القطبيّة التي تروّج لها، وتخفيف الاعتماد التّقليدي على الغرب

ومؤسساته المالية. في المقابل، تراجعت علاقات الصين بـ"إسرائيل" بشكل ملحوظ خلال 2024 على خلفية موقف بكين من حرب غزة. فعلى الرغم من عقود من التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الصيني الإسرائيلي، أحدث انحياز بكين الواضح للفلسطينيين صدعًا، إذ عبّرت الحكومة الإسرائيلية عن امتعاضها من مواقف الصين وصولاً إلى اصطفاف تل أبيب مع واشنطن وعواصم غربية في إدانة سجلّ الصين الحقوقي في شينجيانغ بالأمم المتحدة. كما قام الكنيست الإسرائيلي بإرسال وفد برلماني إلى تايوان في خطوة رمزية تحدّت حساسيات الصين. هذه التطوّرات كشفت حدود استراتيجية الصين القائمة على "الفصل بين السياسة والاقتصاد"، فعندما تعارضت بقوة مع "إسرائيل" سياسيًا، تداعت سريعًا جسور التعاون الأخرى. ومع ذلك، يبدو أنّ بكين اعتبرت أنّ كلفة إرضاء "إسرائيل" دبلوماسيًا تفوق منفعتها، مقارنة بما كسبته من تعزيز صورتها في العالمين العربي والإسلامي. لذا، لا يتوقّع تحسّن قريب في العلاقات الصينية الإسرائيلية ما لم تهدأ تداعيات حرب غزة وتُستأنف عملية السّلام بما يتيح للصّين لعب دور إيجابي مقبول من جميع الأطراف. بشكل عام، برزت استراتيجية الصين في الشرق الأوسط خلال عام 2024 كخليط من المبادئ والقيم المعلنة (عدم الانحياز، احترام السيادة، نصرة المظلوم ضمن أطر القانون الدولي) والمصالح العملية (تأمين الطاقة، فتح الأسواق، توسيع التحالفات). وقد نجحت إلى حدٍّ كبير في تعزيز رصيد الثّقة لدى الشارع والنّخب في الشرق الأوسط، حيث بات يُنظر لبكين – مقارنةً بواشنطن – كقوة عظمى أكثر إنصافًا واحترامًا لسيادة الدول. بالتوازي، حافظت الصين على علاقات عمل متينة مع جميع اللاعبين الإقليميين تقريبًا، مما يضعها في موقع فريد يتيح لها الاستمرار في أداء دور "الجسر" بين الضفاف المختلفة في الشرق الأوسط. ومع دخول المنطقة مرحلة ترتيبات ما بعد الحرب على غزة واستمرار التحوّلات في التحالفات الإقليمية، يتوقّع أن تعزّز بكين انخراطها الشرق أوسطي مستفيدةً من رصيد إيجابي من دون التخلّي عن حذرها التقليدي من التورط الأمني المباشر.

3.1 في الشأن الاقتصادي والاستثماري

إلى جانب الحراك السياسي، استمرت الصين في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الشرق الأوسط بوتيرة متسارعة في العام 2024، مرتكزة على مكانتها كأكبر شريك تجاري لمعظم دول المنطقة. فقد حافظ التبادل التجاري الصيني مع الدول العربية على نموّه القوي بعد أنّ سجل أكثر من 430 مليار دولار عام 2022، وتجاوز 300 مليار دولار خلال الشهور الثلاثة الأولى من 2024 بحسب البيانات الرسمية. ومع انتعاش أسعار النفط، زادت واردات الصين من الخام

الخليجي والإيراني، بالمقابل أغرقت السّلع الصينية الأسواق الشرق أوسطية بمنتجات التكنولوجيا والبنى التحتية. عزّزت بكين أيضًا أطر التّعاون المالي والنّقدي مع دول الخليج. ففي تشرين الثاني / نوفمبر 2023 وُقّعت اتّفاقية على مستوى البنك المركزي السعودي ونظيره الصيني لإجراء التبادلات بالعملات المحلية بقيمة 50 مليار يوان وبدأ تنفيذها فعليًا في 2024 مما يسّر المعاملات التجارية والاستثمارية بين البلدين وخفّض الاعتماد على الدولار. هذه الخطوة تتكامل مع توجّه خليجي عام – تقوده السعودية والإمارات – لتنويع الشّركاء الماليّين. وعمليًا، أصبحت الصين شريكًا ماليًا موثوقًا حيث يستطيع الشّركاء عبر هذه التّرتيبات تسوية الصفقات مباشرةً دون التعرّض لمخاطر سعر الصّرف أو عقوبات دولارية محتملة. كما جرى افتتاح مراكز مالية صينية إقليمية مثل مركز التأشيرات في الرياض الذي يُسهّل تنقل رجال الأعمال، وتوسيع فروع المصارف الصينية في دبي والدوحة لتعزيز الخدمات المصرفية المباشرة. في ميدان الاستثمار والمشروعات، شاركت الشركات الصينية بفاعلية في عدد من المشاريع الاستراتيجية ضمن رؤى التّنمية الخليجية. ففي السعودية، استمرّ نشاط الشّركات الصينية في مشاريع رؤية 2030، من خلال تشييد مدن ذكيّة وبنية تحتيّة، إلى بناء محطّة الشّعيبة للطاقة الشمسية بقدرة 2.6 غيغاواط قرب جدة بواسطة مجموعة هندسة الطاقة الصينية، وكذلك استثمار تحالف يضمّ "باوستيل" الصينية وأرامكو وصندوق الاستثمارات السعودي في مصنع ضخم للصّلب بمدينة رأس الخير. هذه المشاريع النّوعية تنقل التّعاون من مجرد تجارة النّفط والإنشاءات التّقليدية إلى شراكات صناعيّة وتقنيّة عالية القيمة، تسهم في خطط تنويع الاقتصاد الخليجي وتزوّد الصين بالموطئ الصّناعي القوي في المنطقة. وفي الإمارات، توسّعت شركات صينية في مشاريع الموانئ (موانئ دبي وأبو ظبي) وقطاع الاتصالات بتقنية الـ 5G مع شركة هواوي ما رسّخ حضور الصين كمزوّد بنية تحتية رقمية متطوّر. كذلك نفّذت الصين استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة بالشرق الأوسط شملت مصادر تقليدية وجديدة. فإلى جانب استمرارها كمستثمر رئيسي في حقول النفط والغاز العراقية والإيرانية، برزت كمموّل ومقاول أول في مشاريع الطاقة المتجددة، منها مزارع الطاقة الشمسية في مصر والأردن والمغرب، حيث توفّر الشّركات الصينية المعدات والتّمويل الميسر. بالمقابل، جذبت الصين استثمارات خليجية لأسواقها أبرزها استثمار جهاز أبو ظبي في شركة علي بابا للتّجارة الإلكترونية وتوسعة استثمارات أرامكو في قطاع التّكرير الصيني. هذا التّشابك الاستثماري عزّز علاقات المنفعة المتبادلة، فالجانب العربي يملك رأس المال ويبحث عن التكنولوجيا والأسواق والصين توفّر التّكنولوجيا والسّوق الضّخمة وتحتاج لرأس المال والطّاقة – فتلاقت المصالح بشكل أوثق في عام 2024.

4.1 التّعاون العلمي والتّقني

عقب الاجتماع الوزاري الصيني العربي في حزيران / يونيو طرح الجانب الصيني مبادرة لجعل الابتكار العلمي والتّكنولوجي محور التعاون المقبل حيث تمّ إطلاق مشاريع لنقل التكنولوجيا الزّراعية الصّينية المتقدّمة إلى دول تواجه مشكلات أمن غذائي، خاصة في مجال تحسين إنتاجية المحاصيل عبر الرّي الذّكي. كما عُقدت شراكات تعليمية لتدريب كوادر عربية في اختصاصات الهندسة والذّكاء الاصطناعي، بالتّوازي مع التوسّع في إنشاء معاهد "كونفوشيوس" لتعليم اللّغة الصينية في جامعات عربية. هذه التحرّكات تشير إلى أنّ العلاقة الصّينية العربية لم تعد تجارية فقط، بل انتقلت إلى تعاون معرفي وتكنولوجي يدعم أهداف التّنمية لدى الطرفين. وتحرص بكين على مقاومة ما تسميه "التنمر التكنولوجي" الغربي الذي حاول في حالات عديدة ثني دول عربية عن التّعاون التّقني مع الصين لاسيّما في مجال شبكات الاتصالات 5G بذريعة مخاوف أمنية، معتبرةً أنّ إزالة عراقيل كهذه يخدم مصلحة الجانبين ويؤدّي لـتكامل اقتصادي وتقني جديد.

ثانيًا: المنافسة الصينية - الأميركية

شكل العام 2024 محطّة مهمّة في مسار التّنافس الاستراتيجي المعقّد بين الصين والولايات المتحدة. فعلى امتداد العام، تداخلت فترات انفراج نسبي وحوار دبلوماسي مع محطات توتّر حاد وخطوات تصعيدية، مما عكس الطبيعة المركّبة للعلاقات بين أكبر قوتين اقتصاديتين وعسكريتين في العالم. يمكن تحليل سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة في 2024 عبر ثلاثة محاور: إدارة الخلاف وتجنّب الصدام، الرّد على الاستفزازات وحماية الخطوط الحمراء، واستشراف مرحلة جديدة من المنافسة في ظلّ متغيّرات واشنطن الداخلية.

1.2 إدارة الخلافات وتجنب الصدام

بعد أزمة العلاقات الحادة في 2022 وبداية 2023 (على خلفية قضايا مثل زيارة بيلوسي لتايوان وحادثة المنطاد)، سعت بكين وواشنطن على السواء مع نهاية العام 2023 إلى تنظيم خلافاتهما ومنع انزلاقها إلى صراع مفتوح. تجسّد ذلك في قمة شي – بايدن على هامش منتدى أبيك (تشرين الثاني / نوفمبر 2023)، والتي وضعت أرضية تفاهم مبدئية لمواصلة الحوار. وقد ظهر أثر هذه التفاهمات مطلع العام 2024: استؤنفت الاتصالات العسكرية المباشرة بين جيشَي البلدين بعد انقطاع طويل، وعُقدت اجتماعات مكّوكية بين مسؤولي الخارجية والأمن (مثل لقاء وانغ يي – جيك سوليفان في بانكوك في كانون الثاني / يناير 2024). واتّفق الطّرفان على إحياء بعض آليات التّعاون الثّنائي المجمّدة؛ فاستؤنف النّقاش حول قضايا تغيّر المناخ، وعادت اللّجان الاقتصادية لمناقشة قضايا التجارة الكليّة. وتوّجت هذه الجهود في الربيع بزيارة وزير الخارجية الأميركي بلينكن إلى بكين (نيسان / أبريل ثم حزيران / يونيو 2024) حيث التقى الرئيس الصيني شي جين بينغ. هذه الزيارة – الأولى من نوعها منذ العام 2018 – كرّست كسر الجليد الدبلوماسي وأكّدت رغبة الجانبين في "إدارة المنافسة بمسؤولية". وفي لقاءاته مع بلينكن، شدّد شي على أنّ الصين تلتزم بعلاقة مستقرة وبنّاءة ولا تسعى لمقارعة الولايات المتحدة على الهيمنة العالمية، داعيًا واشنطن إلى النظر لتنمية الصين كفرصة لا تهديد. بالمقابل، حرص بلينكن على طمأنة مضيفيه بأنّ أميركا لا ترغب في احتواء الصين أو خوض حرب باردة جديدة، بل تريد منافسة منضبطة وقواعد واضحة للطرفين. رغم أنّ هذه التصريحات بدت إيجابية، إلّا أنّها لم تحل دون استمرار الشّكوك العميقة المتبادلة. لذلك ظلّ هدف اللّقاءات هو وضع "حواجز أمان" تمنع التّصادم العرضي – كاتّفاق على إبقاء قنوات الاتّصال العسكرية مفتوحة لتفادي حوادث بحرية أو جوية خطرة. ويمكن القول إنّ الصين

تعاملت ببراغماتية في هذا الجانب: فلم تتنازل عن أيّ من مواقفها الأساسية لكنّها أبدت مرونة تكتيكية في تهدئة الأجواء ريثما يتّضح مسار السّياسات الأميركية بعد الانتخابات. وبشكل عام، نجح الطرفان حتى أواخر العام 2024 في تجنّب أزمات جديدة كبرى بينهما، وهو بحدّ ذاته إنجاز نسبي قياسًا بحجم التوتر السابق.

2.2 حماية الخطوط الحمراء والرد على الاستفزاز

على الضّفة الأخرى، استمرّت نقاط النزاع الجوهرية بين بكين وواشنطن في التراكم، مع عدم تراجع أيّ طرف عن مواقفه الأساسية. بالنسبة للصّين، ظلّت قضية تايوان الخط الأحمر الأبرز في علاقتها مع الولايات المتحدة. ففي العام 2024، دفعت العديد من الخطوات الأميركية – كإقرار الكونغرس تمويلات عسكرية لتسليح تايوان وقيام مسؤولين أميركيين كبار بزيارات شبه رسمية للجزيرة – بوزارة الدفاع الصينية إلى تعليق بعض حواراتها مع البنتاغون للتعبير عن الاحتجاج. كذلك أعلنت بكين في أيار / مايو فرض عقوبات على شركات أسلحة أميركية (مثل لوكهيد مارتن) لتورّطها في بيع معدّات لتايوان. وعندما ألمحت واشنطن في آب / أغسطس إلى تفعيل معاهدة الدفاع مع الفلبين إثر حادثة بحر الصين الجنوبي، ردّت الصين بلهجة صارمة محذرةً من أيّ تدخل أميركي عسكري مباشر في نزاعات آسيا الإقليمية. هذه الرّدود تظهر أنّ الصين سعت عام 2024 لردع الولايات المتحدة عن "اختبار المحظورات" الصينية – خصوصًا في ما يتعلق بوحدة الأراضي والسيادة.

وفي المجال التجاري – التقني، واجهت الصين ما تعتبره سياسة أميركية ممنهجة لخنق صعودها الاقتصادي والتكنولوجي. فإدارة بايدن واصلت تشديد القيود على تصدير التكنولوجيا المتقدّمة إلى الصّين (لا سيّما أشباه الموصلات والذّكاء الاصطناعي)، وأصدرت قرارات تمنع الاستثمار الأميركي في بعض قطاعات التّقنية الصينية الحسّاسة. وبلغ التّصعيد ذروته في أيار / مايو حين رفعت واشنطن التّعرفة الجمركية على سلع صينية إضافية بذريعة أنّ بكين تغرق الأسواق العالمية بواردات رخيصة تدفع نحو انخفاض الأسعار في إشارة إلى خطر انكماش اقتصادي. اعتبرت بكين ذلك خطوة عدائية وردّت بقوة عبر اتّهام الإدارة الأميركية بـ "تسييس التجارة" وإضاعة مكاسب التعاون الاقتصادي. ولم تكتفِ الصّين بالرّد الكلامي، بل اتّخذت إجراءات مضادّة مدروسة ووسّعت إلى جانب عقوباتها على شركات السلاح الأميركية قيودها على تصدير معادن نادرة تستخدمها الصناعات الأميركية المتطوّرة (كعناصر البطاريات والرقائق)، وأجرت فحوصًا أمنية مفاجئة لشركات استشارية أميركية عاملة في الصّين كتحذير

مبطّن. كما عزّزت الحكومة الصينية حملتها لدعم الشركات المحليّة في مجالات الرّقائق والذّكاء الاصطناعي لتقليل الاعتماد على التّقنيات الأميركية. أي أنّ الصين اعتمدت استراتيجية "الصبر والتحوّط" فهي لا تريد حربًا تجارية شاملة – لما لذلك من تبعات على اقتصادها – لكنّها في الوقت ذاته تستعدّ لسيناريو فكّ الارتباط الاقتصادي القسري عبر تنمية بدائل محلية وتوسيع تحالفاتها مع دول الجنوب العالمي والتنسيق مع أوروبا للحدّ من ضوابط التصدير الأميركية.

من جهة أخرى، استخدمت واشنطن ملفات حقوق الإنسان والحريات كورقة ضغط على بكين هذا العام أيضًا، خاصة مع انعقاد دورة الألعاب الأولمبية في باريس صيف العام 2024. إذ صعّدت الإدارات الأميركية والكونغرس انتقاداتها لوضع الأقليّات العرقية والدّينية في الصّين (إقليم شينجيانغ والتيبت) وزادت من لقاءاتها العلنية مع معارضين صينيين في المنفى. وردًا على ذلك، شنّت الخارجية الصينية هجومًا دعائيًا مضادًا اتّهمت فيه واشنطن بالنّفاق والكيل بمكيالين، ودعتها إلى "معالجة سجلّها الداخلي المتدهور في مجال حقوق الإنسان" كما أصدرت تقارير مفصّلة تبرز مشاكل العنصرية وعنف السّلاح والفقر في أميركا لتقويض المصداقية الأخلاقية للانتقادات الأميركية. هكذا سعت بكين إلى تحصين نفسها ضدّ الضّغوط المعنوية الغربية، بالتوازي مع منع أيّ تأثير لهذه الحملات على وحدتها الداخلية من خلال الرقابة والتعبئة الإعلامية المحلية.

وعلى الصعيد العسكري والاستراتيجي، استمرّ سباق التسلّح وتوازن الرّدع بين البلدين وإن لم يظهر للعلن في صورة أزمات. عزّزت الصين حضورها العسكري في المحيطين الهادئ والهندي عبر مناورات بحرية مستمرة، ورصدت عن كثب نشاطات الجيش الأميركي في منطقة آسيا والباسيفيك. ففي إحدى الحالات، أعلنت قيادة المسرح الشرقي لجيش التحرير الشعبي أنّها تتبّعت المدمّرة الأميركية USS Ralph Johnson أثناء عبورها مضيق تايوان في حزيران / يونيو، في رسالة واضحة حول الجهوزية الصّينية العالية. في المقابل، تابعت الولايات المتحدة تطوير مبادرات تحالفية مثل تحالف أوكوس مع أستراليا وبريطانيا (لتزويد أستراليا بغواصات نووية) وقمة كامب ديفيد الثلاثية مع اليابان وكوريا الجنوبية في آب / أغسطس 2023 التي أطلقت تنسيقًا أمنيًا غير مسبوق بين حلفاء واشنطن الآسيويين ضدّ بكين.

ردّ فعل الصين على هذه التحرّكات اتّخذ شكل ضغوط دبلوماسية وتحذيرية حيث دعت المتحدثة باسم الخارجية الصينية دول آسيا والمحيط الهادئ إلى عدم السّماح بتوسيع نفوذ الناتو إلى المنطقة، ورسمت بكين "خطوطًا حمراء" لفظية أمام طوكيو وسيول محذرةً إيّاهما من الانخراط في استراتيجية تطويق أميركية قد تجرّ المنطقة إلى مواجهة. وعلى الرّغم من

لهجة الصين القويّة، استمرّت واشنطن في حشد حلفائها لكنّ موازين القوى القائمة لم تتغيّر بصورة وازنة تسمح للصين بثني بعض الدول في محيطها عن التّحالف مع الولايات المتحدّة.

3.2 التحولات الأميركية الداخلية واستراتيجية الصين المستقبليّة

مع اقتراب نهاية العام 2024، واجهت الصين واقعًا جديدًا متمثّلاً بنتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية وفوز دونالد ترامب المرشح أكثر تشددًا حيالها. هذا التطوّر دفع الاستراتيجيين في بكين إلى إعادة حساباتهم بشأن مسار المنافسة. فمنذ منتصف العام، كانت مراكز الأبحاث الصينية تحذّر من أنّه بغض النظر عن الفائز في انتخابات العام 2024 فإنّ مسار تدهور العلاقات صعب الانعكاس على المدى القصير. لكنّ فوز ترامب تحديدًا، بعد حملة اتّسمت بخطاب تصعيدي ضدّ الصّين، يعني احتمال اتّباع واشنطن سياسات أكثر صدامية في القضايا التّجارية والتّكنولوجية وحتى الدّبلوماسية. لذا يُتوقّع أن تتبنّى بكين موقفًا أكثر صلابة استعدادًا لمواجهة ضغوط قصوى. وقد أشار محلّلون صينيون إلى أنّ بكين قد تستفيد بشكل غير مباشر من بعض تداعيات هذا الفوز ذلك أنّ نهج ترامب قد يثير استياءً أوروبيًا واسعًا وتصدّعات بين أميركا وحلفائها الغربيين، ما يتيح للصين فرصة لتعميق التّواصل مع أوروبا كطرف ثالث يسعى للاستقلالية الإستراتيجية بعيدًا عن الاستقطاب الأميركي. بكلمات أخرى، الصّين كانت في نهاية هذا العام في طور الاستعداد لموجة توتّر جديدة مع واشنطن مع سعيها لاستمالة شركاء أميركا التقليديين الذين قد لا يرتاحون لسياسات ترامب.

وفي سياق رسم نهجها في العام 2025، برز في خطاب بكين الرّسمي مفهوم "المنافسة الطويلة الأمد" مع الولايات المتحدة. فالقيادة الصّينية تدرك أنّ الصّراع بنيوي وجيوسياسي ولن يحسم بضربة قاضية، لذلك تعطي أولوية لتعزيز مناعة الاقتصاد الصّيني تجاه أيّ عقوبات أو حصار، وكذلك بناء رواية دولية تكسب من خلالها أصدقاء جددًا. وتراهن بكين على أنّه مع مرور الوقت، ستتكشّف حدود القوّة الأميركية في فرض إرادتها على العالم أحاديًا، خاصة إذا ما استطاعت الصين المحافظة على نموّها واستقرارها الداخلي. بمعنى آخر، تظهر الاستراتيجية الصّينية وكأنّها سباق طويل يقوم على تجنّب المواجهة المباشرة الآنية، والتّركيز على التطوّر الذاتي، وكسب نقاط في النظام الدّولي على نحو تدريجي ريثما تتراجع الهيمنة الأميركية من تلقاء نفسها أو نتيجة أخطاء واشنطن.

في المحصّلة، اتّسمت المنافسة الصينية – الأميركية في العام 2024 بالتنافس المنضبط مع واشنطن حيث لا صدامات كبرى، وإنّما شدّ حبال مستمرّ تحت سقف محدّد. نجحت الصين في

تمرير العام من دون الانزلاق إلى أزمة جديدة مع واشنطن، وحافظت على تواصل دبلوماسي مع واشنطن أدّى أحيانًا إلى تخفيف الاحتقان لكنّها في الوقت ذاته واجهت بقوّة كلّ خطوة اعتبرتها استفزازية أو تهديدًا لمصالحها الحيوية من قضية تايوان إلى المجال التكنولوجي. مع الانتقال السياسي في الولايات المتحدة، كانت بكين تتحضّر لمرحلة أشد تنافسًا وربما أكثر اضطرابًا، مستندةً إلى إدراكها أن التحدّي الأميركي استراتيجي ووجودي ولن يختفي بتقديم تنازلات تكتيكية. لذا سيكون النهج الصيني محكوم بالقاعدة التالية: "التعاون حيث أمكن والمواجهة عند الضرورة".

ثالثًا: الصين والعالم

خارج إطار علاقتها مع الولايات المتحدة، انتهجت الصين في العام 2024 سياسة خارجية نشطة ومتعدّدة المسارات بهدف تعزيز نفوذها العالمي وترسيخ رؤيتها لنظام دولي أكثر توازناً. اتّسمت تحركات بكين على الساحة العالمية بعدّة توجّهات رئيسية تقوم على تعميق الشّراكات مع الدول النّامية والاقتصادات الصاعدة لاسيّما في الجنوب العالمي واستثمار المنظّمات المتعدّدة الأطراف لتعزيز أجندتها ومواصلة التّقارب الحذر مع أوروبا وتوثيق التّحالف الاستراتيجي مع روسيا وكلّ ذلك مع الحفاظ على موقف حازم إزاء النّزاعات الإقليمية المحيطة بالصين.

1.3 الانخراط مع الجنوب العالم

أكّدت الصّين هذا العام موقعها كـ "شريك أول للدّول النّامية" وسَعَت لتشكيل كتلة متماسكة من بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللّاتينية تدعم التوجّهات الصّينية على السّاحة الدّولية. أحد أبرز أحداث العام كان انضمام الاتحاد الأفريقي لعضوية مجموعة العشرين بدعم قوي من بكين. فقد اعتبر الرئيس شي أنّ تلك الخطوة تأخّرت كثيرًا، ورحّب بها كإنجاز يُعلي صوت أفريقيا في الحوكمة العالمية. كما استضافت الصين أو شاركت بنشاط في قمم تهمّ الجنوب العالمي منها القمة الـ37 للاتحاد الأفريقي في شباط / فبراير حيث وجّه شي رسالة شدّدت على وحدة العالم النّامي في وجه التحدّيات، وقمة مجموعة الـ77 + الصين في أيلول / سبتمبر التي شهدت توافقًا على رفض العقوبات الأحادية وتأكيد حقّ الدّول النّامية في التّكنولوجيا والتّحديث. واستمرّت الصّين في استخدام أدوات مثل مبادرة التّنمية العالمية لضخّ مزيد من الموارد نحو مشاريع البنية التّحتية والصّحة والتّعليم في أفريقيا وآسيا، مرسخةً دبلوماسية "الاستثمار بلا شروط سياسية" التي تروق لكثير من الحكومات النّامية.

في العالم العربي والشرق الأوسط، تنامى الحضور الصّيني عبر المبادرات التّنموية لاسيّما منتدى التّعاون الصّيني العربي والوساطة السياسية في الملف الفلسطيني. وفي آسيا الوسطى، عزّزت الصين قيادتها الإقليمية حيث تابعت بعد القمّة التّاريخية مع قادة آسيا الوسطى التي انعقدت عام 2023، تنفيذ التزاماتها بمدّ خطوط التّجارة والطّاقة عبر هذه الدّول، وأطلقت في العام 2024 مشاريع سكك حديد جديدة تربط الصين بأوروبا عبر كازاخستان وأوزبكستان. ونتيجة لهذه الجهود، ارتفع عدد قطارات الشّحن الصّينية إلى أوروبا بنسبة 10٪ في أول أربعة

أشهر من العام، مما يعكس نجاح الصين في تطوير مسارات لوجستية بديلة تقلّل الاعتماد على الممرّات التقليدية التي قد تتأثّر بالتوتّرات مع الغرب.

وفي أميركا اللاتينية، واصلت الصين توسيع نفوذها الاقتصادي حيث ازداد حجم التّجارة البينيّة وبلغ مستويات قياسية مع البرازيل وتشيلي والبيرو. ودفعت الصين باتّجاه انضمام دول جديدة من المنطقة إلى مجموعة بريكس حيث انضمّت الأرجنتين خلال العام رسميًا إلى هذا التكتل. كما عمّقت بكين علاقاتها السّياسية مع حكومات تميل إلى نهج مستقل عن واشنطن مثل حكومة لولا في البرازيل التي تتقارب رؤيتها مع الصّين حول أوكرانيا وتعدّدية الأقطاب. ولم يُغفِل الصّينيون التّعاون الأمني والعسكري؛ فنظّمت هذا العام تمارين مشتركة بين بحريات الصين ودول أميركا الجنوبية (كالتدريب البحري الصيني – البيروفي)، إلى جانب استمرار مبيعات الأسلحة والتّقنيات الصّينية لبعض بلدان المنطقة. كلّ ذلك جعل الصّين فاعلاً لا يمكن تجاوزه في نصف الكرة الغربي، مولّدة فرصاً اقتصادية لتلك الدّول ومزعزعة تاريخًا من النّفوذ الأميركي الحصري.

2.3 تأطير الدور عبر المنظمات الدولية

على صعيد المؤسّسات الدّولية، عملت الصّين بجدٍّ في العام 2024 على تعزيز حضورها في هيكليات النّظام الدّولي ودفع أجندة الإصلاح. وخير مثال على ذلك منظمة شانغهاي للتّعاون (SCO) حيث تسلّمت الصّين الرئاسة الدورة للمنظّمة (2024 - 2025) من كازاخستان خلال القمة التي عقدت في شهر تموز / يوليو في أستانا. خلال القمة دعا شي الدّول الأعضاء إلى نبذ "عقلية الحرب الباردة" وتعزيز الأمن المشترك، معتبرًا أنّ منظمة شانغهاي باتت "حاجزًا أمنيًا وجسر تعاون ونموذجًا لنمط جديد من العلاقات الدولية". كما طرحت بكين عبر المنظّمة مبادرات لمكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود وتوسيع التعاون الاقتصادي. وتعد المنظمة إحدى الأدوات التي تستخدمها الصّين لتجميع الدّول الأوراسية حول رؤيتها الأمنية في مقابل التّحالفات التي تقودها واشنطن.

أما في الأمم المتحدة، فاستمرّت الصّين بالدّعوة إلى تمكينٍ أكبر للدول النّامية في مجلس الأمن والمؤسّسات الماليّة الدّولية. وكرّرت في خطاباتها الحاجة إلى "دمقرطة العلاقات الدولية" وعدم هيمنة طرف واحد على مقدّرات العالم. تجسّد ذلك في دعمها لمساعي الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا لنيل مقاعد دائمة محتملة في مجلس الأمن، ودفعها نحو زيادة مساهمة اقتصادات ناشئة في رأسمال البنك وصندوق النقد الدوليين. كذلك استخدمت الصّين حقّ

النّقض في مجلس الأمن بحذر نسبي عام 2024 – إذ لم تستخدمه سوى مرة واحدة حول الحرب الإسرائيلية على غزة – لتعطي انطباعًا بأنّها "قوة عالمية مسؤولة" لا تعرقَل المجلس إلّا دفاعًا عن قضايا عادلة، على عكس الولايات المتحدة التي استخدمته عدّة مرات لحماية "إسرائيل".

إضافة لذلك، طرحت بكين مفهوم "مجتمع المصير المشترك للبشرية" كإطار فلسفي لسياستها العالميّة، وسَعَت إلى إدخال هذه اللّغة في وثائق الأمم المتحدة. فخلال اجتماع قمة شرق آسيا (EAS) في لاوس في تموز / يوليو – وهو منتدى يضمّ دول آسيان مع القوى الكبرى – ألقى وزير الخارجية الصيني وانغ يي خطابًا دعا فيه إلى التكاتف ضدّ الأحادية وتعزيز الارتباطية الاقتصادية بين الدول، مقدمًا مقترحات للشّراكة الإقليمية المفتوحة. وهنا أيضاً، أرادت الصين تمييز نهجها التّعاوني عن نهج المحاور العسكرية الذي تتّهم به الولايات المتحدة.

3.3 العلاقات مع أوروبا

اتّبعت الصّين في العام 2024 نهجًا مزدوجًا تجاه أوروبا يجمع بين الانفتاح الاقتصادي والدّبلوماسي من جهة، والتصدّي لمحاولات التّحشيد الأوروبي ضدّها من جهة أخرى. على ضفّة الانفتاح، كانت زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى فرنسا وصربيا والمجر في أيار / مايو إشارة قوية على رغبة بكين في إبقاء أوروبا "في المنتصف" بعيدًا عن الاستقطاب الأميركي. في باريس، سعى شي إلى تعميق الشّراكة مع الرئيس ماكرون، وتمّ توقيع عشرات الاتّفاقيات في مجالات متنوّعة من الشأن الثقافي وصولاً إلى الطاقة النووية، كما صدرت بيانات مشتركة بين الصّين وفرنسا حول قضايا عالمية كالشرق الأوسط والذّكاء الاصطناعي عكست وجود أرضية تفاهم مشتركة في بعض الملفات. وعلى نحو مماثل، عزّزت زيارة شي إلى بلغراد وبودابست العلاقات مع صربيا والمجر وهما دولتان أبدتا تقاربًا واضحًا مع بكين داخل الاتحاد الأوروبي حيث تمّ رفع مستوى العلاقات معها إلى شراكة استراتيجية شاملة.

نجاح هذه الجولة الأوروبية أكد أنّ الصّين لا تزال قادرة على كسب أصدقاء مؤثّرين في القارة العجوز، لا سيّما حين تعرض فرصًا اقتصادية واستثمارية مغرية. ومع ذلك، واجهت الصين مناخًا أوروبيًا رسميًا يميل إلى الحذر، تجسد بشعار "خفض المخاطر" (De-risking) الذي تبنّاه الاتحاد الأوروبي لوصف مقاربته تجاه الصين. وكثّفت بروكسل تقييماتها للعلاقات مع بكين في قطاعات حساسة، ففتحت المفوضية الأوروبية تحقيقًا في أيلول / سبتمبر حول دعم الحكومة الصينية لقطاع السيارات الكهربائية واحتمال إغراقه للأسواق الأوروبية، ما اعتبرته

الصين خطوة حمائية غير ودّية. كذلك انضمّت دول أوروبية إلى العقوبات التّقنية الأميركية في بعض النواحي مثل قيود هولندا على تصدير آلات تصنيع الرقائق المتطوّرة إلى الصين.

وقد تعاملت بكين بحذر مع هذه التحركات، فردّت بتحذير أوروبا من "تسييس التّجارة والتّقنية" ملوّحةً بأنّها قد تتّخذ إجراءات مقابلة (مثل تقييد واردات السّيارات الأوروبية الفاخرة إلى الصين). لكن بشكل أعمق، سعت الصين إلى تفريق الموقف الأوروبي، مستفيدة من الانقسامات بين دول الاتحاد. فمن ناحية، وطّدت علاقاتها مع دول أوروبية كبرى مستفيدة منها ألمانيا وفرنسا عبر عقود تجارية كبيرة مثل صفقة إيرباص العملاقة لشراء 150 طائرة واستثمارات فولكسفاغن الجديدة في الصين، ومن ناحية أخرى دعمت مجموعة وسط وشرق أوروبا (17+1 سابقًا) بشراكات بنى تحتية وتمويلية. هذا النّهج الانتقائي حافظ على عدم تشكل جبهة أوروبية موحّدة مناوئة للصين طوال العام 2024، رغم استمرار الخطاب السّياسي الناقد لها من قبل بروكسل ولندن.

في ملف الحرب الأوكرانية – وهو ملف له تداعيات كبيرة على العلاقات مع أوروبا – واصلت الصّين الدّعوة إلى حلٍّ سلميّ واحترمت شكليًا الموقف الأوروبي حيالها من دون إدانة روسيا. ورغم انزعاج عواصم كبرى من استمرار بكين بدعم موسكو دبلوماسيًا واقتصاديًا، فقد رأت الصّين أنّ أوروبا ليست في وارد المواجهة معها طالما أنّها لا تتجاوز خطوطًا معينة كمنح روسيا أسلحة فتاكة وهو ما تجنّبته بكين واستفادت من دبلوماسية المبعوثين، فجال مبعوثها الخاص لأوكرانيا على عواصم أوروبية لشرح الموقف الصّيني وإبراز اهتمام بكين بإنهاء الصراع بهدف تبديد أيّ رغبة أوروبية في معاقبة الصّين لاصطفافها مع روسيا. هذا التّواصل، وإن لم يغيّر الموقف الأوروبي الموالي لكييف، فقد خفّف التّوتر الصّيني الأوروبي ومنع نشوء توافق كامل عبر الأطلسي حول احتواء الصين.

4.3 الشراكة الصينية – الروسية

استمرّت العلاقة بين بكين وموسكو بالازدهار في العام 2024، مرتكزة إلى تفاهُم استراتيجي عميق بأنّ كلاً منهما يحتاج الآخر لمواجهة الضّغوط الغربية. اقتصاديًا، بلغ التبادل التّجاري بين الصّين وروسيا مستويات قياسية جديدة يُقدّر أنّه تجاوز 200 مليار دولار هذا العام بفضل زيادة واردات الصّين من النّفط والغاز الروسي بأسعار منافسة، وارتفاع صادراتها لروسيا من الآلات والإلكترونيات والسّيارات لتعويض غياب الشّركات الغربية. هكذا أصبحت الصين شريان الحياة

الاقتصادي الرّئيسي لروسيا التي ترزح تحت العقوبات الغربية، بينما استفادت هي من موارد طاقة بأسعار مخفضة ودخلت بقوّة إلى سوق شاسعة بلا منافسين غربيين.

سياسيًا، توطّدت الثّقة بين القيادتين حيث قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأوّل زيارة خارجية نادرة له إلى بكين في تشرين الأول / أكتوبر لحضور منتدى الحزام والطريق، واستقبله شي بحفاوة وأكد "متانة الشراكة بلا حدود" التي أعلنها الطّرفان قبيل حرب أوكرانيا. وأشارت بيانات الجانبين إلى توقيع اتّفاقيات تعاون جديدة في مجالات الطّاقة النوويّة والبنية التّحتية والنقل العابر لأوراسيا. كما توافق الرّئيسان على زيادة التّنسيق في المنظّمات الدولية كالأمم المتحدة وبريكس وشنغهاي، للتصدي لما وصفاه بـ "هيمنة الغرب" على النّظام الدّولي. وبالرغم من حرص الصّين على عدم الظّهور كمنحاز كليًّا لروسيا في حرب أوكرانيا، فإنّها تبنّت سردية موسكو إلى حدٍّ بعيد، فامتنعت عن وصفها بالـ "معتدية"، وألقت باللّوم على توسّع النّاتو في إشعال الصّراع. وعندما تمرّدت مجموعة فاغنر لفترة وجيزة في روسيا في حزيران / يونيو 2023، وقفت الصين سياسيًا مع بوتين واعتبرت ذلك شأنًا داخليًا، ما عزّز ثقة الرّوس بوقوف الصّين في صفّ استقرار النّظام.

يمكن القول إنّ العام 2024 كرّس اعتماد روسيا شبه التّام على الصّين، وفي الوقت نفسه مَكّن الصين من الاستفادة القصوى من "الورقة الروسية" في مواجهة الغرب – سواء عبر إثارة مخاوف أميركا من محور بكين - موسكو، أو عبر استخدام الفيتو المزدوج مع روسيا في مجلس الأمن لخدمة مصالحها. بيد أنّ هذا التّحالف يظلّ تحالف مصلحة أكثر منه تحالف قيم، فالصّين وإن دعمت روسيا سياسيًا فإنّها لم تعرض دعمًا عسكريًا مباشرًا ولم تعترف بضمّ روسيا لأراض أوكرانية، محافظةً على هامش مرونة لكي لا تصبح بدورها هدفًا لعقوبات شاملة.

5.3 موقف الصين من النزاعات الإقليمية

في آسيا وجوارها، واجهت الصين خلال العام 2024 عددًا من النّزاعات الإقليمية حيث لعبت دورًا فاعلًا من أجل حماية مصالحها. في مقدّمة هذه النّزاعات قضيّة بحر الصين الجنوبي الذي ظلّ بؤرة توتّر مستمر. فبالإضافة إلى أزمة الصين والفلبين في آب / أغسطس حول الشّعاب المرجانية، واصلت بكين تعزيز سيطرتها على جزر سبارتلي وبحر الصين الشرقي عبر بناء مرافق عسكرية واستصلاحات، مع تجاهل حكم التّحكيم الدّولي السّابق لصالح مانيلا. لكنّ بكين في الوقت نفسه انتهجت سياسة العصا والجزرة مع دول آسيان يقوم على الضغط من جهة وتقديم مبادرات لاستئناف المفاوضات وطرح مشاريع تنموية مشتركة مثل استثمار صيني

في البنية التحتية الفلبينية لإبقاء الخلافات تحت السّيطرة. كما استخدمت الصّين نفوذها الاقتصادي على الفلبين التي تعتمد على السياحة والاستثمار الصيني للضّغط على حكومة ماركوس لتليين موقفها. وقد نجح هذا النّهج نسبيًا في نهاية العام، إذ مال شركاء آسيان إلى حلّ الخلافات ثنائيًا مع الصّين بدل تدويلها، وهو ما تفضّله بكين لتفادي تدخّل الولايات المتحدة المباشر.

أمّا في شبه الجزيرة الكورية، فقد دعمت الصّين استمرار التّهدئة النّسبية وعودة الحوار بين الكوريتين، خشية أن يؤدّيَ أيّ تصعيد هناك إلى تعزيز عسكري أميركي إضافي في جوارها. وبالرغم من استيائها من المناورات الأميركية الكورية الجنوبية ومن التّعاون الأمني الثلاثي بين واشنطن وسيول وطوكيو، حافظت الصّين على اتّصالات وثيقة مع كوريا الشّمالية لضمان عدم قيام بيونغ يانغ بتجارب صاروخية أو نووية تزعزع الاستقرار الإقليمي بشكل خطير. وفي الوقت ذاته، عزّزت بكين علاقاتها الاقتصادية مع سيول لتذكير كوريا الجنوبية بأهمية السّوق الصّينية وضرورة عدم التّفريط فيها عبر الانحياز المطلق للولايات المتّحدة. هكذا حاولت الصين تفادي فتح جبهة توتّر جديدة في شرق آسيا بقدر الإمكان خلال العام 2024.

في جنوب آسيا، استمرّت الحساسية الصّينية الهندية رغم الهدوء النسبي. فبكين لا تعترف فعليًا بسيادة الهند على إقليم أروناتشال براديش وتسمّيه "جنوب التبت" وفي المقابل ترفض نيودلهي مشروع الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني لأنّه يمرّ في كشمير المتنازع عليها. غير أنّ البلدين عملا على عدم تفجير الخلاف إذ التقى دبلوماسيون وعسكريون صينيّون وهنود عدّة مرات للتّنسيق حول الحدود، وتمّ التوصّل إلى خطوات بسيطة كإعادة انتشار متبادل للقوات في بعض النقاط الحدودية وفتح معبر تجاري بين البلدين. إضافة لذلك، أبدت الصين إيجابية تجاه رغبة الهند في استضافة قمة بريكس لعام 2024 حيث كان مقرّرًا أن تترأسها روسيا لكن جرى تفاهم أن تستضيفها الهند تجنبًا لإحراج بوتين، معتبرة ذلك فرصة لاستمالة الهند بعيدًا عن المحور الأميركي وإظهار تعاون ضمني بين القوّتين الآسيويتين الكبيرتين. ورغم عدم حلّ النزاع الحدودي، عكست هذه التطوّرات براغماتية صينية - هندية في تجزئة الخلافات والسّير في التعاون حيث أمكن، مدفوعة برغبة البلدين في التّركيز على التّنمية الداخلية بدل الانشغال بصراع مكلف بينهما.

أخيرًا، في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وظّفت الصين سياسة خارجيتها لخدمة صورتها العالمية فاتّخذت مواقف لصالح الفلسطينيين في حرب غزة وفي الوقت نفسه استمرّت في التّقارب مع دول إسلامية كبرى مثل إندونيسيا وتركيا والسعودية على قاعدة الاحترام

المتبادل وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. هذا التّوازن ساعد الصين على تعزيز مكانتها المعنوية كقوّة عالمية غير معادية للإسلام. كما أشادت بكين بانضمام إيران والسعودية إلى بريكس ورأت في ذلك دليلاً على زوال الاستقطاب الإقليمي الذي لطالما استغلته قوى خارجية.

6.3 ملامح الاستراتيجية الشاملة

تظهر الصورة العامة لعام 2024 أنّ الصين سعت عبر تحركاتها العالمية إلى إعادة صياغة النّظام الدّولي بما يخدم مصالحها ومصالح الدّول النّامية. تدرك بكين أنّها لم تعد قوّة إقليمية فحسب، بل لاعب عالمي له مسؤوليات وتطلعات. لذا فهي تعمل على بناء شبكة تحالفات وشراكات واسعة متحرّرة من النّفوذ الغربي التّقليدي وتقدّم نفسها كقائدة بديلة لعولمة أكثر عدلاً وشمولاً ولا تهمّش أحدًا. فعلى عكس الحقبة السّابقة التي ركّزت فيها الصّين على الازدهار الاقتصادي الدّاخلي مع إبقاء صوتها الخارجي منخفضًا، باتت في العام 2024 تتكلّم وتتحرّك بثقة على مسرح العالم فتصوغ المبادرات وتستضيف القمم وتقود دفّة النّقاشات الدّولية حول التّجارة والتّكنولوجيا والمناخ والتّنمية. وفي الوقت ذاته، لا تزال الصين توازن بدقّة كي لا تتجاوز "العتبة الحرجة" التي قد تدفع الغرب إلى توحيد صفوفه ضدّها. فالصين لا تسعى حاليًا إلى منافسة عسكرية عالمية مع الولايات المتحدة، ولا إلى تصدير أيديولوجية أو قلب أنظمة بالقوّة، بل تطرح نفسها كقوّة تعمل ضمن النّظام القائم ولكن نحو تغييره التّدريجي من الدّاخل لصالح التعدّدية. هذه المقاربة المتأنّية نسبيًا تكسبها الوقت لتقوية نفوذها دون استفزاز تحالف كبير ضدّها.

بالنتيجة، أحرزت الصين في عام 2024 مكاسب مهمّة على صعيد سمعتها العالمية وعلاقاتها من خلال انضمام دول رئيسية إلى فلك مبادراتها (بريكس+)، وتعزيز الرّوابط التجارية والاستثمارية عبر آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. كما أصبحت الصين أكثر حضورًا في حلّ النّزاعات الإقليمية، ما رفع رصيدها كطرف دولي مسؤول. وفي النصف الأول من العام 2025، بدت بكين في موقع أكثر قوّة لتشكيل الأجندة الدولية لكنّها أيضًا تواجه تحدّيات جسيمة، خاصة مع اندلاع حرب الرسوم الجمركية مع إدارة ترامب. ويكمن امتحان الصين الأكبر في مدى قدرتها على الحفاظ على زخم صعودها العالمي في الإجراءات الأميركية ومدى استعداد بقية العالم للاستمرار في منحها الثّقة.

رابعًا: من داخل الصين

شهد عام 2024 حراكًا واسعًا داخل الصين على الصّعيدين الاقتصادي والاجتماعي، في ظلّ قيادة سياسية تعمل على تعزيز نموذج "التحديث الصيني" ومواجهة التحدّيات الداخلية بحزم. ويمكن ملامسة توجّهات السّياسة الدّاخلية الصّينية من خلال عدّة محاور أساسية هي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وسط تحدّيات هيكلية وتعزيز هيمنة الحزب الشّيوعي ومكافحة الفساد ودفع عجلة الابتكار والتكنولوجيا ذاتيًّا والاستجابة للتحدّيات الاجتماعية والتّنموية داخل البلاد.

1.4 الأداء الاقتصادي والإصلاحات

دخلت الصين عام 2024 وهي تسعى لإعادة زخم النّمو الذي تراجع خلال سنوات الجائحة وما تبعها. وبالفعل، أظهرت البيانات في الربع الأول من العام مؤشرات انتعاش مع ارتفاع قوي في حركة التّجارة والشحن. استفادت الصين من إعادة فتح اقتصادها بالكامل في عام 2023 لإعادة تفعيل ماكينة التّصدير حيث سجّلت الصادرات في الأشهر الخمسة الأولى من العام زيادة سنوية بحوالي 6.1٪، مدفوعة بالطّلب العالمي على السّيارات الكهربائية والآلات الصّينية. كما ارتفعت الواردات بنسبة مشابهة بما يعكس استعادة سلاسل الإمداد لعافيتها. ورغم هذا التحسّن، واجه الاقتصاد الصيني تحدّيات هيكلية واضحة لاسيّما قطاع العقارات الذي استمرّ في حالة ضعف عميق مع تخلّف شركات كبرى عن سداد ديونها، مما أثقل كاهل النّظام المالي المحلي. وبحلول منتصف العام، وجدت الحكومة نفسها مضطرّة للتدخّل بطرق مختلفة شملت تخفيف قيود الإقراض العقاري للأفراد، وتحفيز الحكومات المحليّة على تسهيل بيع الأراضي بأسعار أقلّ للمطوّرين لإنعاش المشاريع المجمّدة. كذلك برزت أزمة ديون الحكومات المحليّة نتيجة ارتفاع الاقتراض خلال سنوات الإنفاق التّحفيزي، مما حدا ببكين إلى السّماح لبعض الأقاليم بإعادة هيكلة ديونها وإصدار سندات خاصة لسداد الالتزامات القديمة. لتحفيز الاقتصاد، طبّقت السّلطات النّقدية سياسة تيسيرية معتدلة: فخفّض بنك الشّعب الصّيني نسبة الاحتياط الإلزامي للبنوك في مطلع شباط / فبراير بمقدار 0.5٪، كما جرى خفض طفيف لأسعار الفائدة على الإقراض. كانت المحصّلة ضخّ سيولة جديدة لدعم الائتمان بنحو تريليون يوان، بهدف مكافحة خطر الانكماش السّعري الذي بدأ يلوح في الأفق نتيجة تراجع الطّلب الداخلي. وأكد صانعو السّياسة في بكين أنّ تباطؤ التوسّع الائتماني لا يعني ضعف الدّعم المالي للاقتصاد الحقيقي، في رسالة طمأنة بأنّ الدّولة ما زالت تمتلك هوامش للتحرك. مع ذلك، عانى الاستثمار الأجنبي المباشر من هبوط ملحوظ فبحسب وزارة التجارة، تراجع تدفّق الاستثمارات الأجنبية خلال النصف الأول من العام إلى أدنى مستوى في 30 سنة. يُعزى ذلك لمزيج من

عوامل منها التّوترات الجيوسياسية وتحويل الشركات العالمية سلاسل توريدها إلى دول أخرى إضافة إلى مخاوف المستثمرين من تدخّلات الدّولة التّنظيمية. لمواجهة هذا الاتّجاه، أعلنت بكين في النّصف الثاني من العام حزمة إجراءات لتحسين بيئة الأعمال شملت تقليص القائمة السّلبية لاستثمار الأجانب وتخفيف قيود ملكيّتهم في بعض القطاعات، فضلاً عن تقديم إعفاءات ضريبية مغرية للشّركات التي تنقل مقرّاتها الإقليمية إلى الصين. كما سعت لاستقطاب رؤوس الأموال الخليجية والآسيوية لتعويض انحسار الغربية، فوقّعت اتّفاقيات استثمار ضخمة مع صناديق الثّروة في الشرق الأوسط. على صعيد التجارة الخارجية وفي مواجهة الحمائية المتصاعدة، روّجت الصّين لسياسات تنويع أسواق التصدير. فزادت صادراتها لدول آسيان والهند وأفريقيا إلى مستويات قياسية، بحيث أصبحت آسيان الشّريك التّجاري الأول متقدّمة على الاتحاد الأوروبي. كذلك رعت بكين عقوداً طويلة الأجل لبيع القطارات السّريعة والبنى التّحتية للنقل لبلدان الشرق الأوسط وأميركا اللّاتينية كجزء من مبادرة الحزام والطريق. وعلى الرغم من الاحتكاكات التجارية مع أميركا وأوروبا كقضية السيارات الكهربائية، فقد تمكّنت الصين من الحفاظ على فائض تجاري ضخم تجاوز 500 مليار دولار عام 2024 ما وفّر دعمًا مهمًّا لعملتها واحتياطاتها.

2.4 ترسيخ الحكم ومكافحة الفساد

سياسيًا، استمرّ الرئيس شي جين بينغ في تعزيز قبضة الحزب الشّيوعي على مفاصل الدّولة والمجتمع. تواصلت حملة مكافحة الفساد بلا هوادة كأداة لضبط النّخبة الحزبية والحكوميّة وقد أعلنت اللّجنة المركزية لفحص الانضباط - وهي أعلى هيئة لمكافحة الفساد - في تقريرها السّنوي استمرار تطهير الحزب من العناصر غير النّزيهة. وخلال العام، طالت التّحقيقات والاتّهامات التّأديبية مسؤولين في قطاع المال والتّخطيط العمراني وبعض قيادات الشّركات الحكومية الكبرى، وأُعلن عن فصل المئات من أعضاء الحزب أو إحالتهم إلى القضاء بتهم تلقّي رشىً وسوء استخدام السلطة. ورغم أنّ مكافحة الفساد تحمل بعدًا شعبيًا مهمًّا لكسب ثقة المواطنين، إلّا أنّها أيضًا آلية لضمان انضباط الحزب خلف سياسات القيادة العليا ومنع تشكّل أيّ مراكز قوّة بديلة.

شهد العام 2024 كذلك استكمال إعادة تشكيل المؤسّسات الأمنية والاستخباراتية استجابةً لقانون مكافحة التجسّس الجديد الذي دخل حيّز التّنفيذ منتصف العام السابق، فتمّ تعزيز رقابة الحزب المباشرة على جهاز الشرطة والمخابرات وأطلقت وزارة أمن الدولة حملة لكشف "الجواسيس والعملاء" وسط المجتمع استهدفت الباحثين والصحفيين الذين يتواصلون مع

جهات أجنبية من دون تصاريح. وقد انتُقدت هذه الإجراءات خارجيًا بوصفها تضييقاً إضافياً على الانفتاح، لكنّ بكين رأت فيها ضرورة لحماية البلاد في أجواء دوليّة مشحونة. بالتوازي، كثّفت الحكومة إقامة دورات تثقيفية لكوادر الحزب حول "أفكار شي" وضمان غرسها في السّياسات المحليّة لكلّ الأقاليم. وفي آذار / مارس، أثناء اجتماع البرلمان "الدورتان السنويتان"، أُقرّ تعديل يجعل دراسة فكر شي إلزامية في مناهج التّعليم العام والجامعي. هذا التعديل يوضح إصرار القيادة على إضفاء طابع أيديولوجي أقوى.

3.4 التحديث التكنولوجي والاكتفاء الذاتي

سرّعت الصين خلال العام 2024 خطواتها نحو تحقيق الاكتفاء الذّاتي التّكنولوجي وقيادة الابتكار العالمي، مدفوعة بضغط المواجهة التّقنية مع الغرب. وقد تجلّى ذلك في عدة مجالات منها صناعة أشباه الموصلات حيث ضاعفت بكين الاستثمار في هذا القطاع الحرج عبر "صندوق الاستثمار الوطني للرقائق" بقيمة 40 مليار دولار لدعم الشّركات المحلية النّاشئة في تصميم المعالجات وأدوات تصنيع الرّقائق. وأثمرت هذه الجهود عن إطلاق شركة SMIC الصينية شريحة متقدّمة بدقة 7 نانومتر للاستخدامات المحدودة، في تحدٍ واضح للقيود الأميركية. ومع أنّ الصّين لا تزال متأخّرة عن الرّيادة العالمية بجيل أو جيلين من الرّقائق، فإنّ التقدّم الذي أحرزته تحت الضّغط أعطاها ثقة بأنّها على الطّريق لتقليص الفجوة خلال بضع سنوات.

كما أصبحت الصّين موطنًا لـ47 ٪ من أفضل مواهب الذّكاء الاصطناعي في العالم وفق مركز البحث MacroPolo. ففي هذا العام برزت نحو 4500 شركة ذكاء اصطناعي صينية جديدة في مجال تطوير الحلول من التعرّف على الوجه إلى القيادة الذاتية.

ورغم القيود الأميركية على توريد شرائح الذّكاء الاصطناعي المتقدّمة، وجدت الصين بدائل عبر منصات حوسبة سحابية محليّة تجمع قدرات المعالجات الأقل تطورًا لكنّها تعوّضها بالتوازي. كما عمدت السّلطات إلى فتح مجالات البيانات أمام الشّركات الخاصة بحذر وتحوّلت بعد فترة تضييق على عمالقة التكنولوجيا (2019-2022)، نحو تشجيعهم على الابتكار ضمن "ضوابط تنظيمية معقولة". وقد لاقى ذلك نجاحًا نسبيًا، حيث شهدنا في هذا العام إطلاق شركات مثل بايدو وعلي بابا وديب سيك (مطلع العام 2025) نماذج ذكاء اصطناعي توليدي تنافس نموذج تشات جي بي تي الأميركي في السّوق الصّينية.

استمرّت الصّين في توسيع تفوّقها عالميًا في شبكات الاتّصالات. فقد وصل عدد محطات الجيل الخامس 5G في الصين إلى 3.8 مليون محطة بحلول نهاية شهر أيار / مايو 2024 تشكّل 60٪ من الإجمالي العالمي مما يعني تغطية شبه كاملة للمناطق المأهولة بهذه الشّبكات الفائقة السرعة. هذا التفوّق يُترجم إلى مزايا اقتصادية ضخمة في مجالات المدن الذّكية والتجارة الإلكترونية وغيرها. وتمضي الصّين قدمًا نحو إطلاق تجريبي لتقنية الجيل السادس 6G أيضًا خلال الأعوام القليلة المقبلة لتضمن الحفاظ على الريادة في هذا المجال.

4.4 المنجزات العلمية والفضائية

حقّقت الصّين قفزات نوعيّة في استكشاف الفضاء ومجالات علمية أخرى أبرزها نجاح مهمّة المسبار القمري Chang'e-6 غير المأهولة في جلب عيّنات من الجانب البعيد للقمر في شهر آب / أغسطس لتصبح الصّين بذلك أوّل دولة تحقّق هذا الإنجاز العلمي غير المسبوق. وأشاد الخبراء بأنّ هذه العيّنات قد تقود لاكتشافات تغيّر فهم البشرية لنشأة القمر. كما أطلقت الصين مركبات فضائية متعدّدة منها صاروخ "كوايتشو-11" الذي وضع 4 أقمار صناعية دفعة واحدة في المدار لخدمات الاستشعار. وبالتوازي، تمّ تجهيز وإطلاق مهمّات مأهولة لمحطة تيانغونغ الفضائية الصينية، واستمرّ تشغيلها بسلاسة مع إجراء رواد الفضاء الصّينيين عشرات التّجارب العلميّة في ظروف انعدام الجاذبية. هذه التطوّرات تثبّت موقع الصّين كقوّة فضائية عظمى جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة وروسيا، بل وتؤشر إلى طموحات أبعد مثل وضع خطط لتنظيم رحلات إلى المريخ في العقد المقبل.

إلى جانب الفضاء، أولت الصين أهمية للتّقنيات الاستراتيجية الأخرى كالكيمياء الحيوية والحوسبة الكمومية. فشهدت مختبرات صينية تقدمًا في مجال الحوسبة الكمومية بإطلاق حاسوب كمّي تجريبي بقدرة معالجة فاقت الأنظمة التقليدية بملايين المرّات لبعض المهام المحدّدة، ما يضع الصّين في مضمار السّباق مع أميركا حول هذه التكنولوجيا الثّورية.

5.4 التنمية الاجتماعية والتحديات الداخلية

على الصعيد الاجتماعي، تعاملت الصين في العام 2024 مع جملة من التحدّيات البنيويّة النّاتجة عن تطوّرها الاقتصادي السّريع من أبرزها مسألة الشّيخوخة وتباطؤ نموّ السكان. فبعد أن سجّلت الصّين انكماشًا سكّانيًا لأولّ مرة في العام 2022، استمرّت هذه الاتجاهات مع انخفاض

طفيف في عدد السّكان في العام 2024 أيضًا نتيجة قلّة المواليد. وردّت الحكومة بتسريع سياسات تشجيع الإنجاب مثل تقديم إعانات ماليّة للأسر التي تنجب طفلين أو ثلاثة وخفض تكاليف التّعليم والحضانة. لكن الخبراء يدركون أنّ تغيير الهرم السّكاني سيستغرق وقتًا وسيؤثر على سوق العمل ومعادلة الادّخار والاستثمار مستقبلاً، مما دفع بكين إلى التّركيز على رفع إنتاجية العامل وتحسين جودة رأس المال البشري للتّعويض.

في هذا السّياق جاءت مبادرات مثل توظيف 37 ألف خريج جامعي كمعلّمين في الأرياف لسدّ الفجوات التّعليمية بين المدن والقرى بما يخدم هدفين الأول هو خلق فرص عمل للشباب المتعلم لتخفيف بطالة الخريجين التي ارتفعت لمستويات قياسية، والثاني هو تحسين نوعيّة التّعليم الرّيفي ما ينعكس على إنتاجية القوى العاملة الريفية مستقبلاً. كما استمرت الحكومة في توسيع مظلّة الحماية الاجتماعية كالتأمين الصحي والتقاعدي لتشمل مزيدًا من الفئات بهدف تهدئة المخاوف الشّعبية في ظلّ تباطؤ النّمو. وتمّ إطلاق حملة لضمان دفع رواتب العمّال المهاجرين في المدن بانتظام ومنع تأخيرها من قبل المقاولين استجابة لشكاوى شائعة. هذه التحسينات الاجتماعية، وإن كانت تدريجية، فإنّها كانت ضرورية للحفاظ على السلم الأهلي والعقد الاجتماعي الذي بموجبه يقبل المواطنون بالحكم السّياسي مقابل تحسّن معيشتهم المستمر.

وفي هذا العام، استمرّت البرامج الحكومية في مناطق كشينجيانغ والتّيبت لتوفير الوظائف والتثقيف وهي برامج تعتبرها الصّين ناجحة في منع اضطرابات انفصالية. بيئياً، ورغم انشغالها بالنّمو، لم تغفل الصين التزاماتها المناخية الداخلية فواصلت مشوار التّحول الأخضر السريع من خلال تركيب آلاف محطّات توليد الطّاقة الشّمسية وطواحين الرّياح، وتشغيل المزيد من مفاعلات الطّاقة النّووية الجديدة مما خفّض نسبياً اعتمادها على الفحم. وبرزت الصين كرائد عالمي في صناعة السّيارات الكهربائية حيث تجاوز إنتاجها 6 ملايين مركبة عديمة الانبعاثات سنويًا، ومعظمها يُستهلك محلياً بفضل دعم حكومي كبير للبنية التّحتية للشّحن وللمشتريات. هذه الجهود تهدف إلى موازنة معادلة التّنمية المستدامة وتقليل التلوّث الذي يؤثّر على نوعية حياة المواطنين.

في المجمل، نجحت القيادة الصينية عام 2024 في الحفاظ على الاستقرار الدّاخلي وسط بيئة خارجية مضطربة، عبر مزيج من الإجراءات الاقتصادية التّنشيطية والقبضة السّياسية المحكمة. ويبدو أن "النموذج الصيني" القائم على التّنمية الاقتصادية السّريعة تحت إدارة مركزية صارمة لا يزال صامدًا، وإن كان يمرّ بمرحلة إعادة تكيّف ليتناسب مع ظروف محليّة

وعالميّة جديدة. ومن الواضح أنّ أولويات الدّاخل بالنسبة لبكين بقيت تتمحور حول النّمو الاقتصادي النّوعي والاستقرار الاجتماعي والاكتفاء التّقني وترسيخ حكم الحزب. وقد قطعت البلاد خطوات مهمّة في كلّ من هذه المجالات عام 2024، ممّا يعطي القيادة ثقة بأنّها قادرة على دخول حقبة المنافسة الشّرسة عالميًا وهي متسلحة بجبهة داخلية قويّة ومتماسكة.

خاتمة

يتّضح أنّ بكين اتّبعت نهجًا استراتيجيًا متوازنًا يجمع بين الحذر والبراغماتية في إدارة منافستها مع الولايات المتحدة والفاعلية الدّبلوماسية في تعزيز حضورها الإقليمي والدولي. فقد نجحت الصين في توظيف أدوات دبلوماسية واقتصادية لتعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على القضية الفلسطينية حيث فرضت الحرب الإسرائيلية العدوانية على قطاع غزة نفسها على الأجندة الإقليمية والدولية ومن خلال دور الوساطة الذي اضطلعت به في ملف المصالحة الفلسطينية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية مع دول الخليج وإيران ومصر. كما استطاعت الصين عبر هذه التحرّكات أن تقدّم نفسها كقوّة مسؤولة تسعى لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وتجنّب التّصعيد العسكري. إلا أن هذا الدور الصيني المتحفظ أعاد الشك في المنطقة حول قدرته على تأمين المصالح الصينية العربية المشتركة في ظل توسّع العدوانية الأميركية وسعيها لحسم الصراع الإقليمي.

وفي إطار المنافسة مع الولايات المتحدة، تبنّت الصين سياسة محسوبة بعناية تتمثّل في تجنّب المواجهة المباشرة وإدارة الخلافات بحذر شديد، مع التأكيد على حماية خطوطها الحمراء وخصوصًا في قضية تايوان، واتّخاذ تدابير مضادّة مدروسة ردًا على الاستفزازات الاقتصادية والعسكرية الأميركية. هذا النّهج يعكس إدراك الصين لحساسية العلاقة الثنائية وأهميّة الحفاظ على الاستقرار الدولي لتأمين استمرار نموّها الاقتصادي والتّكنولوجي. كما اتّضح من خلال هذه الدراسة قدرة الصين على المناورة الدبلوماسية في ملفّات عالمية معقّدة مثل بحر الصين الجنوبي والتوتّرات الحدودية مع الهند والفلبين، مما يعكس مهارتها في استخدام الدبلوماسية الوقائية لتجنّب الصدام المباشر.

كما تميز العام 2024 بترسيخ الصين لشراكات استراتيجية قويّة مع الجنوب العالمي وأوروبا وروسيا، مع استخدام مؤسّسات دولية كمنصّة لتعزيز رؤيتها العالمية التي تسعى من خلالها إلى إصلاح النّظام الدولي بعيدًا عن الهيمنة الأميركية الأحادية. واستمرت بكين في توسيع نفوذها الاقتصادي والتّكنولوجي من خلال مشروع "الحزام والطريق" والشّراكات الثنائية مع

دول متعدّدة، مما زاد من حضورها العالمي كقوّة اقتصادية وسياسية لا يمكن تجاهلها. في الوقت ذاته، حرصت الصين على تقوية علاقتها الاستراتيجية مع روسيا لمواجهة الضغوط الغربية، ما ساعدها على تأمين مصادر الطاقة والتجارة في ظروف دولية معقّدة.

داخليًا، حافظت الصين على استقرار سياسي واقتصادي عبر إجراءات مكافحة الفساد والإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها التّكنولوجية وتحقيق تقدم ملحوظ في مجال الفضاء والبنية التحتية الرقمية وصناعة أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي. كما أولت القيادة الصينية اهتمامًا كبيرًا بالتنمية الاجتماعية وتخفيف الفوارق بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، مما يعكس توجهًا واضحًا لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

بالنظر إلى المستقبل، من المتوقّع أن تستمرّ الصين في اعتماد سياسات مدروسة ومنهجية في التعامل مع التحديات الخارجية لاسيّما حرب الرسوم الجمركية التي بدأها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الواردات الصينية. ومن المرجح أيضًا أن تستمر بكين في تعزيز استقلاليتها التكنولوجية والاقتصادية، وتوسيع تحالفاتها الدولية لتقليل آثار أيّ فك ارتباط اقتصادي محتمل مع الولايات المتحدة.

ختامًا، رسم عام 2024 صورة واضحة للصّين كقوّة عالمية مسؤولة ومتزايدة النّفوذ، تدير علاقاتها الدولية بحذر واستراتيجية عالية، وهي مستعدّة للمنافسة الطويلة الأمد مع القوى العالمية الأخرى، بينما تسعى في الوقت ذاته إلى توسيع مجال نفوذها عبر الاقتصاد والدبلوماسية النّاعمة وتعزيز صورتها كبديل إيجابي للهيمنة الغربية التقليدية، مما يضعها في موقع قوي للتأثير على اتّجاهات السّياسة العالميّة في السنوات المقبلة.

ملحق 1: ملخّص الأحداث والوقائع الشهرية

- **كانون الثاني / يناير 2024**: اتسم مطلع العام باتجاه صيني–أميركي لتهدئة التوترات وترجمة تفاهمات قمّة سان فرانسيسكو (تشرين الثاني/نوفمبر 2023). استأنف الجانبان قنوات الاتصال الدبلوماسي والعسكري التي كانت معلّقة، وعُقد لقاء بين وزير الخارجية الصيني وانغ يي ومستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان في بانكوك تمّ خلاله الاتفاق على "التعامل بشكل صحيح" مع القضايا الخلافية. في الوقت نفسه، برز استمرار التباين في مواقف بكين وواشنطن إزاء قضايا الشرق الأوسط، حيث دعت الصين إلى وقف عاجل لإطلاق النار في غزة وانتقدت استخدام واشنطن المتكرّر لحق النقض في مجلس الأمن لمنع قرارات وقف الحرب. وأظهرت بكين استعدادًا أكبر للانخراط في ملفات إقليمية، فحثّت إيران على كبح جماح حلفائها باليمن منعًا لاستهداف الملاحة الدولية.

- **شباط / فبراير 2024**: واصلت الصين تعزيز خطابها المؤيد للقضية الفلسطينية. فقد ندّدت وزارة الخارجية الصينية بانتهاكات "إسرائيل" في رفح وطالبت بمنع كارثة إنسانية هناك. كما أدلى مستشار قانوني صيني أمام محكمة العدل الدولية بتصريح لافت يؤكد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة المسلحة لإنهاء الاحتلال. بالتوازي، استفادت بكين براغماتيًا من اضطرابات المنطقة، إذ حصلت السّفن التجارية الصينية على خصومات تأمينية لعبورها البحر الأحمر رغم التوتّر الأمني، مما أعطاها أفضلية اقتصادية. وبرز حرص صيني وأميركي متبادل على منع تدهور العلاقات بعد قمّة سان فرانسيسكو، لكنّ ذلك لم يمنع استمرار الاحتكاك بشأن تايوان. ففي بيان داخلي، صعّد الحزب الشيوعي الصيني لهجته متوعدًا "بالقتال لمنع استقلال تايوان" بدل الاكتفاء بمعارضة رمزية.

- **آذار / مارس 2024**: شهد هذا الشهر توسيعًا لدور الصين الدبلوماسي في الشرق الأوسط. استخدمت بكين مع موسكو حقّ النقض لإسقاط مشروع قرار أميركي في مجلس الأمن حول غزة لكونه لا يتضمن وقفًا فوريًا لإطلاق النار. كما جرى لقاء بين مبعوث صيني وقادة من حركة حماس في الدوحة أكد دعم الصين للحقوق الفلسطينية المشروعة. واستمر وزير الخارجية وانغ يي في طرح مبادرة الصين للسلام (وقف القتال، ودعم عضوية فلسطين الأممية الكاملة، وحلّ الدولتين عبر مؤتمر دولي). على الخط الأميركي، تواصل زخم التهدئة النسبية مع واشنطن فجدّدت بكين طرح "المبادئ الثلاثة" (الاحترام المتبادل، التعايش السّلمي، التعاون المربح) كأساس للعلاقة، مؤكدة أنّها لا تسعى للتفوق على أميركا بل لتحسين رفاه شعبها. دوليًا، أظهرت الصين تركيزًا على تعميق الشراكات مع

الجنوب العالمي بوصفه أصبح قوة رئيسية في إصلاح النظام الدولي، دون إهمال أوروبا حيث استمرت في تطوير الربط التجاري معها (مثل مشاريع السكك الحديدية إلى القارة). داخليًا، انعقدت في هذا الشهر دورة الاجتماعات السنوية التشريعية والاستشارية بمشاركة الآلاف من المندوبين، أقرّوا خلالها آلاف المقترحات التنموية، مما سلّط الضوء على النموذج الصيني في الحوكمة القائم على المشاورات الواسعة ضمن إطار الحزب.

- **نيسان / أبريل 2024:** كرّست الصين دورها كلاعب سلام إقليمي هذا الشهر. فقد أدانت القصف الإسرائيلي الذي طال القنصلية الإيرانية في دمشق وعدّته انتهاكًا لسيادة سوريا وتصعيدًا خطيرًا. وبعد الرد الإيراني بصواريخ على "إسرائيل" (عملية "الوعد الصادق") دعت بكين جميع الأطراف لضبط النفس تفاديًا لمزيد من التدهور. في سياق موازٍ، استضافت الصين وفدين من فتح وحماس في بكين أواخر هذا الشهر لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وأعلنت عن تقدم إيجابي واتّفاق على مواصلة الحوار نحو الوحدة. وواصلت بكين انتقادها الشديد لـ"إسرائيل" بسبب استهدافها المتكرّر للمدنيين وعمال الإغاثة في غزة، كما انتقد وفدها في الأمم المتحدة الاتهامات الإسرائيلية لوكالة الأونروا واصفًا إياها بالكاذبة. وحافظت العلاقات الصينية – الأميركية على زخم الانفراج الذي بدأ منذ قمة تشرين الثاني / نوفمبر، إذ جرى اتصال هاتفي مطوّل بين الرئيسين شي وبايدن أعقبه قيام وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بزيارة إلى بكين لإبقاء الحوار مفتوحًا. اقتصاديًا، حقّقت الصين في الربع الأول نتائج إيجابية في حركة الموانئ والقطارات نحو أوروبا، فيما ركّزت القيادة الصينية جهودها التنموية على تنمية المناطق الغربية والريفية لتقليل الفوارق مع الساحل الشرقي. عكس هذا الشهر توجّه الصين لتعزيز صورتها كقوّة مسؤولة شرق أوسطية دون التخلّي عن انفتاح حذر على واشنطن واستمرار التّركيز على التّنمية الوطنية المتوازنة.

- **أيار / مايو 2024:** عاد التوتر الصيني – الأميركي إلى التّصاعد بعد شهور من الهدوء النسبي. فرضت واشنطن رسومًا جمركية إضافية على واردات صينية متّهمة بكين بإغراق الأسواق والتسبّب في انكماش اقتصادي عالمي، فجاء الرّد الصيني سريعًا بإدانة هذا "التلاعب السياسي" وانتقاد مبالغة واشنطن في مخاوفها من المنافسة الصينية (مثل قطاع السيارات الكهربائية). كما فرضت بكين عقوبات مضادّة على شركات أميركية للصّناعات الدّفاعية بسبب مبيعات أسلحة لتايوان، ووجّهت تحذيرات إثر تدخلات أميركية في نزاعات بحر الصين الجنوبي دعماً للفليبين. في المقابل، شهد هذا الشهر تكثيف الانخراط الصّيني

في الشرق الأوسط: جدّدت الصين دعمها الواضح لحلّ الدولتين وحقّ فلسطين في العضوية الأممية، منددة بجرائم الحرب في غزة ومطالبة بهدنة فورية. واستضافت بكين الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي بحضور مسؤولين عرب بارزين، حيث أشاد الرئيس شي بنتائج قمّة الرياض (2022) ودعا إلى بناء مجتمع المصير المشترك الصيني – العربي. كذلك أبدت الصين اهتمامًا خاصًا بتعزيز علاقتها مع إيران، فأرسلت موفدًا رئاسيًا إلى طهران للمشاركة في مراسم تشييع الرئيس إبراهيم رئيسي وضحايا حادث تحطم المروحية الرئاسية. وفي هذا الشهر، قام الرئيس فلاديمير بوتين بزيارة رسمية لبكين (على هامش منتدى "الحزام والطريق")، ما عُدّ قرارًا استراتيجيًا لتوثيق الشراكة الصينية – الروسية. وفي تحوّل مهم، أجرى الرئيس شي جين بينغ جولة أوروبية شملت فرنسا وصربيا والمجر لترسيخ علاقات الصين مع أوروبا الشرقية والغربية على السواء. خلال زيارته لباريس، توصّل شي وماكرون لتفاهمات لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والتعاون في مجالات واسعة، كما صدرت بيانات صينية –فرنسية مشتركة حول قضايا الشرق الأوسط والذكاء الاصطناعي وغيرها، ووقّع البلدان نحو 20 اتفاقية تعاون. هذه التحركات تعكس سعي الصين إلى التوازن بين الرّد على الضغوط الأميركية وتوثيق الشراكات الدولية البديلة، خصوصًا في الشرق الأوسط وأوروبا. وعلى الصعيد الداخلي، استمرّ تركيز الحزب الشيوعي على تنمية الأقاليم الداخلية الغربية الأقل تطورًا مقارنة بالساحل. كما تابع الجيش الصيني عن كثب تطورات جزيرة تايوان مع تسلّم الرئيس التايواني الجديد لاي تشينغ-ته منصبه أواخر الشهر؛ وقد حفّزت تصريحاته المؤيدة لسيادة الجزيرة ردودًا حازمة من بكين التي أكدت رفضها القاطع لأيّ نزعات انفصالية وتصميمها على حماية وحدة الأراضي الصينية.

- **حزيران / يونيو 2024:** تميّز هذا الشهر بترسيخ قنوات التواصل الصينية – الأميركية رغم الخلافات. فقد قام وزير الخارجية الأميركي بلينكن بزيارة ثانية إلى بكين هذا العام، التقى خلالها بالرئيس شي جين بينغ ومسؤولين صينيين بهدف متابعة تفاهمات التهدئة. أكد شي خلال الزيارة على ثوابت الصين في التعاون المتبادل وعدم السعي للهيمنة، في حين شدّد بلينكن على أنّ بلاده لا ترغب في حرب باردة جديدة – رغم أنّ نتائج المحادثات ظلّت محدودة في معالجة القضايا الشائكة. في المقابل، عاد ملف تايوان ليتصدّر المشهد مع إعلان واشنطن صفقة أسلحة جديدة لتايبيه وتكثيف العبور البحري الأميركي في مضيق تايوان، ما دفع الصين لإجراء مناورات عسكرية تحذيرية في محيط الجزيرة ولتعليق بعض قنوات الحوار العسكري احتجاجًا. إقليميًا، استمرّت الصين في الدعوة لهدنة إنسانية بغزة

عبر الأمم المتحدة محذرة من كارثة أكبر، كما عزّزت حوارها مع الدول العربية لمتابعة تنفيذ مخرجات منتدى التعاون المنعقد في بكين. وشهد هذا الشهر تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وصربيا بعد زيارة شي إلى بلغراد لتكون صربيا أول دولة أوروبية تبني "مجتمعًا بمستقبل مشترك" مع الصين وفق البيان المشترك. أما داخليًا، فسجّلت المؤشرات الاقتصادية للصين ارتفاعًا في حركة الصادرات والواردات (بنحو 6٪ على أساس سنوي في أول خمسة أشهر من العام) مدفوعًا بانفتاح ما بعد الجائحة، يقابله استمرار انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدّيات في قطاع العقارات. كذلك، عزّزت بكين دعمها لشركات التكنولوجيا والصّناعات المتقدّمة محليًا، معلنة خططًا لدعم "الشركات العملاقة الصغيرة" لتطوير منظومة صناعية حديثة.

- **تموز / يوليو 2024:** تصاعد الدور الصيني النشط في الشرق الأوسط خلال هذا الشهر. فبين 21 و23 تموز / يوليو، استضافت بكين حوارًا غير مسبوق بين 14 فصيلاً فلسطينيًا أسفر عن توقيع "إعلان بكين" للمصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني. تعهدت الفصائل المجتمعة في الصين بالوحدة الوطنية ووضعت خطوات عملية لتشكيل حكومة توافق وطني وتفعيل أطر الشراكة السياسية. هذا النجاح الدبلوماسي عزّز صورة الصين كوسيط موثوق في قضايا المنطقة، وترافق مع إشادة واسعة من المراقبين العرب بجهود بكين المخلصة لدعم الحقوق الفلسطينية. في المقابل، شهد هذا الشهر تطوّرًا خطيرًا باغتيال "إسرائيل" لرئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية في طهران في عمل أمني وهو حدث زلزل المنطقة. وندّدت الصين باغتيال هنية بشدّة واعتبرته انتهاكًا صارخًا لسيادة إيران وكرامتها، داعيةً إلى تفادي أيّ تصعيد إقليمي جديد. واستمرت الشراكة الصينية – الروسية في مسار التمتين حيث شاركت القوات الصينية والروسية في مناورات بحرية مشتركة بالمحيط الهادئ، وأظهرت بكين دعمًا سياسيًا لموسكو في المحافل الدولية – مع الحفاظ على حذرها من التورط المباشر في النزاع الأوكراني. كما واصلت الصين انخراطها في الأطر متعدّدة الأطراف الداعمة لرؤيتها؛ فعلى سبيل المثال دعمت انضمام الاتحاد الأفريقي كمشارك دائم في قمّة مجموعة العشرين، بوصف ذلك خطوة تعزّز تمثيل الجنوب العالمي. اقتصاديًا، كشفت البيانات عن استمرار متانة التجارة الخارجية للصين رغم الضغوط، وارتفاع كبير في تجارة البلاد مع شركاء آسيويين وأفريقيين عوضًا عن الأسواق الغربية.

- **آب / أغسطس 2024:** قام جيك سوليفان مستشار الأمن القومي الأميركي في هذا الشهر بزيارة نادرة إلى بكين التقى خلالها بالرئيس شي، في مسعى جديد لتهدئة العلاقات. أكد شي جين بينغ لسوليفان ضرورة النظر للتطورات في البلدين كفرص للتعاون بدل التحدي، وردّ سوليفان بتطمينات أن واشنطن "لا تسعى إلى حرب باردة جديدة" ولا تريد استخدام تايوان لكبح الصين. ورغم هذه النّبرة الإيجابية، ما لبثت التوتّرات أن تصاعدت مجدّدًا بعد احتكاك بحري خطير بين الصين والفلبين في بحر الصين الجنوبي: حيث اصطدمت سفن صينية وفلبينية قرب شعاب متنازع عليها، ولوّحت واشنطن بدعم مانيلا استنادًا إلى معاهدة الدفاع المشترك القديمة بين البلدين. وردّت بكين بتحذير حازم للولايات المتحدة بعدم "التدخل في الشؤون البحرية الإقليمية" الآسيوية ما أعاد التّذكير بحساسية الصراع على النفوذ في الإندو-باسيفيك. إقليميًا أيضًا، برزت أصداء اغتيال إسماعيل هنية على نحو كبير هذا الشهر: فقد أكدت الصين مجددًا إدانتها القاطعة للعملية الإسرائيلية ورفضها أيّ تصعيد يزعزع استقرار المنطقة، وطالبت بـوقف فوري لإطلاق النار في غزة وإدخال المساعدات الإنسانية، في موقف حظي بترحيب عربي. وفي سياق توثيق الروابط مع دول المنطقة، افتتحت الصين مركزًا جديدًا لخدمات التأشيرات في الرياض لتسهيل السفر والأعمال مع السعودية، كما شهدت مصر عرضًا جويًا صينيًا بمشاركة مقاتلات حديثة تعزيزًا للتعاون العسكري الرمزي. اقتصاديًا، ورغم تحديات الاقتصاد العالمي، أظهرت الصين متانة في تجارتها السلعية التي نمت بنسبة 6.2٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام، ما اعتبر مؤشرًا على قوة الاقتصاد الصيني وتكيّفه مع الضغوط. كما حقق الرياضيون الصينيون إنجازًا تاريخيًا في أولمبياد باريس (تموز /يوليو – آب / أغسطس 2024) بحصد 40 ميدالية ذهبية، وهو أفضل أداء للصين خارج أراضيها منذ عام 1984.

- **أيلول / سبتمبر 2024:** واصلت الصين حراكها الدبلوماسي الهادئ على الساحة الدولية فيما العالم يترقّب الانتخابات الأميركية مبدية حرصها لحفظ زخم التّواصل مع واشنطن بانتظار ما ستفرزه صناديق الاقتراع الأميركية، فتجنّبت أيّ خطوات مستفزة واكتفت بالتصريحات المبدئية حيال الخلافات. في الأمم المتحدة، جدّد مندوب الصين خطاب بلاده الداعي للتعدّدية وإصلاح الحوكمة الدولية، مطالبًا بإعطاء وزن أكبر لدول الجنوب في اتّخاذ القرار الدولي. كما عاودت الصين التأكيد على موقفها من القضية الفلسطينية خلال اجتماعات الجمعية العامة، منتقدة استمرار معاناة المدنيين في غزة وداعية إلى تحرك دولي عاجل لاستئناف عملية السلام. إقليميًا، شاركت الصين بنشاط في قمة مجموعة الـ77 والصين التي عُقدت في كوبا هذا العام، حيث دعمت بكين مطالب دول الجنوب بتأسيس نظام

اقتصادي أكثر عدالة وشدّدت على التّضامن بين الصين والعالم النامي. في آسيا، ورغم الهدوء الظاهري، بقيت العيون الصينية مفتوحة على التطورات الإقليمية حيث رحّبت بكين بإطلاق حوار جديد بين الرياض ودمشق وتأهيل سوريا عربيًا، وعزّزت التّنسيق مع الهند حول قضايا الحدود لضمان عدم تصعيد التوتّر هناك. داخليًا، شرعت الصين في الإعداد للمؤتمر الحزبي الرابع للّجنة المركزية العشرين في الخريف، وسط تأكيدات رسمية على أولوية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مع اقتراب العام من نهايته.

- **تشرين الأول / أكتوبر 2024:** شاركت الصين في هذا الشهر بنشاط في قمة منتدى "الحزام والطريق" الدولية الثالثة التي استضافتها بكين في منتصف الشهر بمشاركة عشرات الدول، حيث استعرض الرئيس شي جين بينغ إنجازات المبادرة بعد عقد من إطلاقها، مؤكدًا استمرار الصين في تطوير البنية التحتية العالمية وتعميق الترابط التجاري بين آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. على صعيد آخر، أحيت المنطقة ذكرى مرور عام على حرب غزة مما أعاد تسليط الضوء على مواقف القوى الكبرى فكرّرت الصين انتقاداتها القاسية لممارسات "إسرائيل" ضدّ الفلسطينيين، مشيرةً إلى أنّ السّنة المنصرمة برهنت على انحياز الغرب السافر الذي أدى لتقويض الاستقرار الإقليمي. بالمقابل، دعت الصين إلى مؤتمر دولي جديد لإعادة إطلاق عملية السلام وفق حلّ الدولتين كسبيل وحيد قابل للتطبيق. آسيويًا، ظهر تحسن نسبي في التواصل الصيني – الهندي بعد شهور من المفاوضات الصامتة، إذ أُعلن عن اتّفاق مبدئي على استئناف دوريات حدودية مشتركة وتفعيل الخطوط الساخنة بين الجيشين، ما اعتُبر خطوة صغيرة باتّجاه بناء الثّقة على حدود الهيمالايا المتنازع عليها. في بحر الصين الجنوبي، توارى التصعيد بالمقارنة مع الشهر السابق، مع استئناف الصين والفلبين قنوات دبلوماسية لتهدئة الخلاف البحري بوساطة إقليمية، رغم استمرار وجود بوارج أميركية في المنطقة لمراقبة الموقف. على المستوى الدولي الأوسع، مهّدت الصين لقمة مجموعة العشرين في البرازيل أواخر الشهر عبر تنسيق المواقف مع الدول الصديقة في أميركا الجنوبية وأفريقيا، مؤكدة دعمها لأجندة تنموية تركّز على تخفيف الديون عن الدول الفقيرة وإصلاح هيكلية البنك الدولي وصندوق النقد. داخليًا، عقدت القيادة الصينية الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية للحزب والتي ركزت – بحسب التّسريبات – على استراتيجية التنمية للعام القادم 2025 وخطط تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والتكنولوجي في ظلّ المخاطر الخارجية.

- **تشرين الثاني / نوفمبر 2024:** فرضت الانتخابات الرئاسية الأميركية نفسها حدثًا دوليًا رئيسًا مع فوز دونالد ترامب في السباق الرئاسي، فبدأت بكين تستشرف تحوّلًا كبيرًا في السّياسة الأميركية باتّجاهها. خلال هذا الشهر، التزمت الصين الصّمت الرسمي الحذر حيال النتائج الأميركية، مكتفية بالتهنئة البروتوكولية فيما انكبّت دوائر صنع القرار الصينية على تقييم تبعات عودة إدارة ترامب الأكثر تشددًا إلى البيت الأبيض. على صعيد آخر، انعقدت قمة مجموعة العشرين في ريو دي جينيرو في البرازيل بمشاركة الرئيس الصيني شخصيًا، ليؤكد هناك على دعم الصين لانضمام الاتحاد الأفريقي رسميًا إلى المجموعة وعلى التزام بكين بمبادئ الانفتاح الاقتصادي والتعدّدية. كما استغلّ شي جين بينغ المنبر لتسليط الضوء على مبادرة التنمية العالمية التي تقودها الصين، داعيًا الاقتصادات الكبرى لتحمّل مسؤولياتها في دعم الجنوب العالمي والكفّ عن سياسات الحمائية. في الكواليس، اجتمع شي بعدد من قادة الاقتصادات المتقدّمة (مثل ألمانيا وفرنسا) سعيًا لتعزيز التفاهُم الصيني - الأوروبي قبل تولي الإدارة الأميركية الجديدة، مع تأكيده أنّ "الصين ستواصل طريقها التنموي السلمي" بغضّ النّظر عن المتغيّرات السياسية الخارجية. وفي منتدى أبيك (التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ) الذي عُقد نهاية الشهر، أرسلت بكين وفدًا رفيع المستوى – بغياب شي جين بينغ – طرح رؤية الصين لتقوية سلاسل التوريد الإقليمية ورفض تسييس التعاون الاقتصادي. إقليميًا، لم تغب الصين عن متابعة الأزمات فرحّبت باتّفاق وقف إطلاق نار طويل الأمد توصّلت إليه الفصائل الفلسطينية و"إسرائيل" بوساطة إقليمية في غزة، معربة عن استعدادها للمشاركة في جهود إعادة إعمار القطاع ودعم السلطة الفلسطينية ماليًا ولوجستيًا. وفي اليمن، أيّدت الصين جهود عُمان والمبعوث الأممي لتحقيق مصالحة وطنية، مؤكدة موقفها الداعم لحلّ سياسي يُنهي الحرب.

- **كانون الأول / ديسمبر 2024:** اختتمت الصين العام بتثبيت توجّهاتها الاستراتيجية واستشراف تحديات العام 2025. فعلى المستوى العالمي، صدر عن وزارة الخارجية الصينية بيان تقييم شامل لعام 2024 اعتبر أنّ الصين تمكّنت من "الصمود أمام العواصف" الناجمة عن التقلّبات الدولية، وحافظت على وتيرة انفتاح عالية الجودة من خلال استضافتها لأكثر من قمة ومؤتمر دولي ناجح خلال العام. كما جدّد البيان التزام الصين بنهج السلام والتنمية، مرحبًا بانضمام الدول الجديدة إلى مجموعة بريكس اعتبارًا من 1 يناير 2025 (ومنها السعودية ومصر والإمارات والأرجنتين وغيرها) كدليل على تنامي الثّقة بالنّموذج الصيني للتعاون جنوب – جنوب. في الوقت نفسه، باشرت بكين عبر قنوات غير معلنة التّواصل مع الفريق الانتقالي للرئيس الأميركي المنتخب لاستطلاع آفاق العلاقة

المستقبلية ومحاولة تخفيف لهجة الخطاب العدائي المتوقّع من واشنطن الجديدة. آسيويًا، استضافت الصين مؤتمرًا اقتصاديًا إقليميًا بمشاركة دول الآسيان واليابان وكوريا الجنوبية، أكدت فيه حرصها على تجنّب أيّ تصعيد في بحر الصين الجنوبي ودعمها لإبرام مدوّنة سلوك هناك، مع إبداء الانفتاح على مشاريع تنموية مشتركة تعود بالنفع على دول الجوار. داخليًا، عقَد المكتب السياسي للحزب اجتماعًا ختاميًا أقرّ خطة التّحفيز الاقتصادي لعام 2025 بما يشمل زيادة الإنفاق على البنية التحتية التكنولوجية وتحسين بيئة الأعمال للشّركات الخاصة والأجنبية، في مسعى للحفاظ على نمو مستقر. كما أطلقت الحكومة حملة وطنية لتعزيز ثقة المستهلكين وإنعاش الأسواق المحلية مع اقتراب عطلة رأس السنة الصينية. وعلى الصعيد المجتمعي، احتفت الصين بنجاحاتها العلمية خلال 2024 – من ضمنها استكمال مهمة المسبار تشانغ آه - 6 وإعادة عيّنات من الجانب البعيد للقمر لأول مرة – مؤكدة المضي قدمًا في خطّطها الطموحة للفضاء والتكنولوجيا. وفي الأيام الأخيرة من العام، وجّه الرئيس شي خطابًا إلى الأمة أشار فيه إلى "تحولات عميقة في البيئة الدولية" وطمأن الشّعب الصيني بأنّ البلاد مقبلة على مرحلة صعود جديدة قوامها الاعتماد على الذات وتعزيز الصداقات العالمية. بذلك اختُتم عام 2024 وقد رسّخت الصين موقعها كمساهم رئيس في تشكيل الأجندة الدولية، استعدادًا لدخول العام الجديد بخارطة طريق واضحة لمواجهة المنافسة المتصاعدة وتعظيم فرص التعاون حيثما أمكن.

ملحق 2: مقالات وأبحاث ودراسات حول الصين

رافقت التحولات الكبيرة في سياسة الصين عام 2024 مجموعة واسعة من التحليلات والدراسات من قبل الباحثين والخبراء حول العالم (صينيين وغربيين)، حاولت تفسير ديناميات التحرّك الصيني وتقييمه ضمن المشهد الدولي. وأبرزت هذه الأدبيات جملة من الاتّجاهات الفكرية في فهم صعود الصين وطموحاتها تتمحور حول تراجع النفوذ الأميركي وتحوّل الصّين إلى قوّة بديلة تتحدّى الهيمنة الغربية والتحدّيات والفرص في السياسة الصينية الخارجية.

بشكل عام، يمكن استنباط خلاصات رئيسية من مجمل ما كُتب عن الصين في العام 2024:

- الصين ماضية في تحدي الهيمنة الغربية بوسائل غير عسكرية أساسًا مستغلةً نقاط ضعف خصومها
- وسوء سياساتهم كما في الشرق الأوسط.
- العالم يدخل حقبة منافسة قطبية ثنائية لكن ليست شاملة كالحرب الباردة الأولى.
- السّياسة الصينية الخارجية باتت أكثر جرأة وحزمًا، حيث تخلّت بكين عن تحفّظها التقليدي في قضايا بعيدة عنها جغرافيًا كفلسطين، وأدركت أن الانخراط النشط في هذه الملفات يكسبها وزنًا واحترامًا دوليًا.
- طرح سردية منافسة للغرب قوامها الدعوة للعدالة الدولية واحترام سيادة الدول والتنمية المشتركة.
- مستقبل العلاقات الصينية - الأميركية هو الأكثر تناولاً في الأبحاث، والجميع متّفق على أنّها ستبقى علاقة منافسة وربّما صراع مستتر طويل الأمد.

في المحصلة، مثّلت الدراسات والاستراتيجيات الصادرة خلال العام مرآة عاكسة للتحولات الواقعية: صعود الصين لم يعد مجرد توقعات مستقبلية بل حقيقة آنية تدرس بجدية في مراكز الفكر وصنع القرار عالميًا. وبين التفاؤل الحذر للبعض والقلق العميق لآخرين، يبقى الثابت أن الصين أرست في 2024 معالم حقبة جديدة من سياساتها الخارجية والداخلية تجعلها لاعبًا ذا تأثير غير مسبوق على النظام الدولي، وأن فهم هذا الصعود والتكيف معه سيكون أحد أهم مهام المجتمع البحثي وصناع القرار في السنوات المقبلة.

في ما يلي عرض لملخصات عن مقالات ودراسات وأوراق نشرت حول الصين في مراكز دراسات ووسائل إعلام صينية وغربية بين شهر كانون الثاني / يناير وشهر آب / أغسطس 2024 حول الصين:

كانون الثاني/ يناير

- أصدر المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني كتابًا أبيض بعنوان "الإطار القانوني الصّيني وإجراءات مكافحة الإرهاب"[1] وأبرز أفكاره:

✓ الإرهاب هو العدو المشترك للإنسانية ويشكّل تهديدًا خطيرًا للسّلم والأمن الدوليين، ويمثّل تحدّيًا لجميع البلدان والإنسانية جمعاء وجميع أعضاء المجتمع الدولي يتقاسمون مسؤولية محاربته.

✓ الصين باعتبارها ضحية للإرهاب تواجه منذ فترة طويلة تهديدها الحقيقي وهي تولي دائمًا أهمية كبيرة لجهود مكافحة الإرهاب القائمة على القانون وقد تراكمت لديها الخبرة من خلال إبرام الاتّفاقيات والمعاهدات الدولية أو الانضمام إليها وتعديل وتحسين القوانين الجنائية.

✓ وجدت الصين طريقا لمكافحة الإرهاب القائم على القانون والذي يتوافق مع واقعها من خلال إنشاء إطار قانوني سليم وتعزيز إنفاذ القانون بشكل صارم ونزيه وقائم على الإجراءات وضمان إقامة العدل بشكل محايد وحماية فعالة لحقوق الإنسان.

✓ الصين حافظت على الأمن الوطني والعام وحمت أرواح الناس وممتلكاتهم وساهمت في الأمن والاستقرار العالميين والإقليميين.

✓ مناهج مكافحة الإرهاب التي تدافع عن القيم المشتركة للإنسانية وتتوافق مع قواعد ومبادئ الأمم المتحدة كما تتوافق مع ظروفها الوطنية ومؤسساتها القانونية كلها هي جزء من الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب في ظلّ سيادة القانون.

✓ الصين مستعدة من خلال التمسك برؤية مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك للعمل بشكل وثيق مع الدول الأخرى لدفع قضية مكافحة الإرهاب قُدمًا كجزء من الحوكمة العالمية.

[1] https://arabic.cgtn.com/news/2023-09-26/1706544384802254849/index.html

مقال أكاديمي للمؤلفين قوه يونغهو وتشانغ هانيو نشرته كلية الماركسية في جامعة جيلين بعنوان "الحرب المعرفية الأميركية ضدّ الصين: الاتجاهات والآثار والاستجابات" وهذا عرض لأبرز أفكاره[2]:

- ✓ لقد رفعت الولايات المتحدة "الحرب المعرفية" إلى أولوية استراتيجية على قدم المساواة مع القتال المادي.
- ✓ تشير الحرب المعرفية إلى "الأنشطة السياسية" التي "تتسلل بشكل هادف ومنهجي إلى أفكار وثقافات وقيم البلدان الأخرى بنية واضحة للتّأثير على إدراكها وأيديولوجياته.
- ✓ الحرب المعرفية تستخدم غالبًا من أجل: زرع بذور الشك وإدخال روايات متضاربة واستقطاب وجهات النظر وتطرف الجماعات وتحفيزها على اتّخاذ إجراءات تقوّض أو تقسّم مجتمعًا متماسكًا.
- ✓ تنخرط الولايات المتحدة في عمليات معرفية ضدّ الصين من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والصحافة والخطاب الرسمي ومن خلال وسائل أكثر مباشرة وخبثًا مثل دعمها للجماعات الانفصالية وغيرها من الجماعات المتطرّفة.
- ✓ مع فشل الحرب التجارية الأميركية والتوسّع العسكري في المحيط الهادئ في إعاقة صعود الصين، أصبحت الحرب المعرفية سلاحًا أكثر أهمية في ترسانة واشنطن لقمع ما تعتبره "التهديد الصيني".
- ✓ الابتكارات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي لن تؤدي إلا إلى زيادة أهمية "ساحة المعركة" المعرفية الجديدة هذه.
- ✓ أميركا منخرطة بشكل مباشر في العمليات المعرفية التي تمسّ المصالح الأساسيّة للصّين، وهي على وجه التحديد: بحر الصين الجنوبي، وهونغ كونغ، وتايوان، والتبت، وشينجيانغ.

[2] https://chn.oversea.cnki.net/KCMS/detail/detail.aspx?dbcode=CJFD&dbname=CJFDLAST2023&filename=CQSH202304011&uniplatform=OVERSEA&v=Dfoh6h1jYjaX5n2Srvqd718AQvcedahLCX3ewxhAJaT374TUuI9WIa8Qf_1kYsUj&utm_source=substack&utm_medium=email

- ✓ تشمل عواقب هذه العمليات المعرفية تشويه التصورات الدولية تجاه الصين، وتطرّف الجماعات الانفصالية، وزرع الانقسام الداخلي، والانتشار الداخلي لقيم سياسية غير مرحّب بها تتعارض مع "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية".
- ✓ من أجل مكافحة هذا النوع الجديد من العدوان الأميركي، يتعيّن على الصين:
  - رفع مستوى استجابتها الأمنية الداخلية تجاه هذه القضية.
  - توسيع جهاز الرقابة على الإنترنت (أو "جدار الحماية الأيديولوجي").
  - تعزيز التعليم الوطني لجمهورية الصين الشعبية.
  - اغتنام "الأرضية الإستراتيجية المرتفعة" في تطوير الذكاء الاصطناعي والتقنيات الأخرى الأساسية في "الحرب المعرفية".
  - التتبّع والاستجابة بشكل أكبر للخطاب الدولي الذي يظهر تحيزًا مناهضًا للصين.
  - تحسين الجهود الدعائية الدولية "لسرد القصة الصينية بشكل جيد".

شباط / فبراير

مقابلة موقع Observer.com مع نائب رئيس جمعية الشرق الأوسط الصينية ليو تشونغ مين:

- ✓ من منظور حلّ القضيّة الفلسطينية الإسرائيلية، لا بدّ من القول إن "الإجراءات المتطرّفة" التي اتّخذتها حماس لم تشجع على حلّ القضية في الاتّجاه المفيد لفلسطين.
- ✓ على الرغم من أنّ المجتمع الدولي بما في ذلك الصين والعالم العربي أكد على الحاجة إلى تعزيز التّسوية السّياسية للقضيّة الفلسطينية الإسرائيلية على أساس "حلّ الدولتين"، فقد واصلت الولايات المتّحدة عرقلة القرارات التي تدعو إلى وقف إطلاق النار وإنهاء النزاع.
- ✓ أمّا إسرائيل فلا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف التي تأمل في تحقيقها. إلى حد ما، ليس من الواضح بالضبط ما الذي تريد الحكومة الإسرائيلية تحقيقه في هذا الصراع. إذا كان الهدف إلحاق أكبر قدر ممكن من الضّرر بحماس، حتى مع ادّعاء المسؤول الإسرائيلي بأنه "يقضي على حماس"، فمن الصّعب تحقيق هذا الهدف. بعد أكثر من 100 يوم، أنهت "إسرائيل" إلى حدّ ما حكم حماس على شمال قطاع غزة ومع ذلك أصبحت الخطوة التالية حول كيفية حكم هذه المناطق وإجراء التّرتيبات السياسية تحدّيًا حقيقيًّا أمام "إسرائيل".
- ✓ من منظور عملياتي عسكري بحت، فشل الجيش الإسرائيلي في إكمال مهمّة تحرير الأسرى على الإطلاق.
- ✓ حتى لو تمكنت "إسرائيل" من إنهاء حكم حماس في غزة فإنّها قد لا تكون قادرة على القضاء بشكل أساسي على حماس تنظيميًا وشخصيًا واجتماعيًا.
- ✓ أصبح وضع "إسرائيل" في الداخل والخارج أكثر صعوبة وقد أدّى امتداد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى تصعيد المواجهة مع القوّات المسلّحة الحوثيّة وحزب اللّه والميليشيات الشّيعية في سوريا والعراق. إلى جانب إدانة تركيا لـ "إسرائيل"، فإنّ القوى السّياسية الكبرى الأخرى في الشرق الأوسط برمّته تزيد من معارضتها لـ "إسرائيل" ولو بدرجات متفاوتة.

مقال في صحيفة تشاينا ديلي بعنوان "حلّ المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط"[3] بتاريخ 22 شباط / فبراير 2024 نشرها معهد شانغهاي لدراسات الشرق الأوسط:

- ✓ ألقى التّصعيد الأخير في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بظلاله على الوضع الأمني في المنطقة التي شهدت موجة من التقارب حفّزتها المصالحة الإيرانية السعودية... حرب غزة هي الصراع الأكثر دموية بين الجانبين على مدى العقود الخمسة الماضية وهي تنبع من الفشل في تنفيذ حلّ الدّولتين بسبب التدخّل من قوى خارجية.
- ✓ كشفت الحرب في غزة بوضوح عن هشاشة البنية الأمنية في الشرق الأوسط... العجز الأمني في المنطقة له أسباب معقّدة بما في ذلك الحكم غير الفعّال والاقتصاد الإقليمي الذي يعتمد بشكل كبير على الدول الغربية، فنظام الدول في الشرق الأوسط هو إرث الاستعمار.
- ✓ الولايات المتحدة هي المسؤولة عن المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط حيث تقدّم دعمًا أحادي الجانب لإسرائيل وتتجاهل حقوق الشّعب الفلسطيني في البقاء وإقامة دولته.. من خلال سعيها للتوسّط في اتّفاقات السّلام بين الدول العربية و "إسرائيل"، تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف ضدّ إيران في المنطقة مع احتواء روسيا والصين الأمر الذي قاد عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسار خاطئ.. الحرب الدائرة في غزة هي النتيجة ذاتها لفشل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
- ✓ التقارب بين السعودية وإيران في الشرق الأوسط يبرهن على الدور الإيجابي الذي تلعبه الصين في حلّ المشاكل الأمنيّة في المنطقة، ويثبت أنّ مبادرة الأمن العالمي تحمل أهمية هائلة في معالجة المعضلة الأمنية التي تحدق بالمنطقة لعدّة أسباب:
  - أولًا، يخدم المفهوم الأمني التقليدي الذي يدعو إليه الغرب بقيادة الولايات المتحدة في الأساس مصالحه الخاصة وهو ما يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات والفوضى في حين تكسر مبادرة الأمن العالمي الاحتكار الغربي لقضايا الأمن في الشرق الأوسط من خلال الدعوة إلى احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وبناء هيكل أمني يتوافق مع واقع المنطقة.

[3] https://mideast.shisu.edu.cn/bc/52/c3991a179282/page.htm

- ثانيًا، تساعد مبادرة الأمن العالمي على تقديم حلّ جديد لمعالجة المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط وقد حظي هذا المسعى باعتراف المجتمع الدولي ودول المنطقة.
- ثالثًا، أدى التقارب الذي توسّطت فيه الصين بين السعودية وإيران إلى إشعال موجة من المصالحات في الشرق الأوسط، الأمر الذي سهّل تسوية القضايا الأمنية في المنطقة ووفّر الفرص لدول مثل اليمن وسوريا لحلّ مشاكلها الداخلية.

✓ بالمقابل، رغم الصراع في غزة صمدت موجة المصالحة في المنطقة أمام اختبار الاضطرابات الجيوسياسية بما يثبت أنّ السّعي إلى التقارب ليس أمرًا مفيدًا بل هو سياسة طويلة المدى بالنسبة لدول المنطقة... على دول الشرق الأوسط التركيز على التنمية والسّعي إلى حلّ المشاكل من خلال الحوار وتعزيز استقلالها الاستراتيجي وخلق مسار جديد للأمن يلبي ظروفها الخاصة من خلال:

- تعزيز السلام من خلال التنمية وهو ما أطلقه الرئيس شي عام 2016 في خطاب ألقاه في مقر جامعة الدول العربية.. يجب العمل لحلّ العديد من المشاكل الأمنيّة حتى تتمكّن دول المنطقة من التمتع بسلام دائم.. إدارة الاختلافات بشكل صحيح حيث أدركت بعض دول المنطقة أن "نزع الأمننة" هو النهج الصحيح لحلّ الصراعات... ينبغي تسوية المشاكل الأساسية التي تعاني منها المنطقة مثل العجز التنموي والافتقار إلى استراتيجيات وطنية مستقلة وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

خلاصة المخاطر الاستراتيجية والأمنية العالمية 2024 بحسب معاهد الصّين للعلاقات الدّولية المعاصرة CICIR[4]:

- ✓ دخل العالم فترة جديدة من الاضطراب والتحوّلات بسبب التغيّرات المتسارعة التي لم يسبق لها مثيل منذ قرن من الزمن.
- ✓ في عام 2024، ستظلّ التنمية والأمن العالميان يواجهان مخاطر وتحدّيات مختلفة، مع تشابك حالات عدم اليقين وعدم الاستقرار. هناك خمسة مخاطر بارزة ستؤثر على السلام والاستقرار العالميين:
  - التعافي الضعيف للاقتصاد العالمي سيؤدي إلى زيادة كبيرة في احتمالات المخاطر النظامية.
  - آليات الحوكمة العالمية سوف تطغى عليها التحديات العالمية.
  - سيؤدّي المأزق في صراعين مستمرين (أوكرانيا وغزة) إلى استمرار مخاطر توسّع الصراعات.
  - التعمّد في خلق فجوة استخباراتية من قبل عدد قليل من البلدان سيؤدّي إلى مخاطر استراتيجية وأمنية كبيرة.
  - سنشهد المزيد من الاستقطاب السياسي البارز في الولايات المتحدة وتأثيره المباشر على الاستقرار العالمي.
- ✓ الصين في عام 2024: لاعب رئيسي في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية وعامل استقرار وبناء في فترة الاضطراب والتغيير.

[4] http://www.cicir.ac.cn/NEW/en-us/Reports.html?id=22041b94-38f1-4e84-a94c-dcb083ae119f

ملخص دراسة (من جزأين[65]) لمدير مركز الصين للبحوث الاقتصادية والمدير التنفيذي لمعهد التعاون والتنمية بين بلدان الجنوب بجامعة بكين ياو يانغ يتحدّث عن "عصر الصين الجديد: العودة إلى الاقتصاد المخطّط؟"

- ✓ بعد أربعة عقود من الإصلاح والانفتاح (1978-2017)، دخلت الصين حقبة جديدة تهدف إلى تصحيح المشاكل المتراكمة منذ أن بدأت البلاد بإزالة القيود.. تشمل عملية التصحيح هذه خمسة مجالات رئيسية: الفساد، وتجزئة السّلطة، والاستيلاء على الدّولة، وعدم المساواة في الدّخل، والإفراط في تحرير قطاعات معيّنة.
- ✓ اتّسم العصر الجديد بإعادة مركزية السّلطة والتدخّل القوي من جانب الدّولة وتقليص الحريّات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ رغم أنّ التدابير التصحيحية كانت ضرورية جزئيًا فقد ذهبت إلى أبعد مما ينبغي الأمر الذي أدى إلى ظهور عدد من المشاكل الجديدة:
  - لقد شجعت حملة بكين لمكافحة الفساد وزيادة الإشراف السّياسي المسؤولين في جميع أنحاء البلاد على تجنّب المخاطرة وبالتالي دفعتهم إلى "الكذب".
  - أدّى الخوف المقترن بالرّغبة في إظهار الولاء لبكين إلى الإفراط في الحماس في تنفيذ التّوجيهات القادمة من أعلى.
  - على سبيل المثال، كان لحملة القمع التي شنّتها بكين على الإفراط في تحرير الاقتصاد الصيني تأثير وخيم على سوق الأوراق الماليّة في البلاد وقطاع العقارات والمؤسّسات الخاصّة بشكل عام.
  - مثل هذه الإجراءات الصّارمة، إلى جانب سياسة بكين الأخيرة للتخلّص من فيروس كورونا لم تؤثّر فقط على ثقة رجال الأعمال بل دفعت الأجانب إلى المغادرة بأعداد كبيرة وقوّضت أيضًا ثقة الشّعب الصّيني في الحزب الشيوعي الصيني وهذا سيتطلّب وقتًا طويلًا لإعادة البناء.
- ✓ كان الانفصال الصّارخ بين الإيديولوجية الرّسمية الماركسية للحزب وسياساته الاقتصادية سببًا في تفاقم المشاكل الأخيرة التي تواجهها الصين... كان "اليساريون

[5] https://shorturl.at/dikY7
[6] https://shorturl.at/cvHR7

القدامى" يستخدمون القيود الأخيرة التي فرضتها بكين على الاقتصاد والسّعي لتحقيق الرّخاء المشترك لتعزيز أجندتهم السّياسية وقد أدّى هذا إلى عودة طفيفة للماركسية في الصين.

- ✓ ربّما دخلت البلاد مؤخّرًا فترة دورية مدّتها عشرون عامًا من إعادة التكيّف الصّعبة وبمجرّد الانتهاء قد تكون هناك سماء أكثر إشراقا في المستقبل... لكن لكي يحدث هذا، يجب على بكين أن تقطع ماضيها الأيديولوجي وأن تتوصّل إلى مذاهب سياسيّة جديدة ومن الممكن أن توفّر الكونفوشيوسية والليبرالية اليسارية المعتدلة نقطة انطلاق جيّدة.
- ✓ كانت الماركسية هي النظريّة الجاهزة للبناء عليها في عهد ماو، في حين لا توجد مثل هذه النظرية للعصر الجديد. لقد أثبتت فترة الإصلاح والانفتاح بالفعل دور اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين وهو ما يتعارض مع الماركسية ومع ذلك، فإنّ النّظريات الرّسمية للحزب لا تزال عالقة في مذاهب ماركس، وتخلّفت كثيرًا عن حقائق فترة الإصلاح والانفتاح.
- ✓ كان النّهج الذي تبناه الحزب يتلخص في تشجيع إضفاء الطّابع الصّيني على الماركسية على أمل التمكّن عبر الإبداع النّظري من دمج الماركسية في ممارسات الحزب الشّيوعي الصيني والثّقافة التّقليدية المتميّزة في الصين ولكن حتى الآن عززت هذه الجهود إلى حدّ كبير استمرار وجود الماركسية في الصين والسبب الأساسي لذلك هو أن اقتصاد السوق الاشتراكي ليس هو نوع المجتمع الذي تصوّره ماركس.
- ✓ كانت هناك حاجة إلى ابتكارات جريئة، بما في ذلك التخلّي عن العديد من النظريات الماركسية، ومع ذلك، فإنّ المنظرين التّقليديين للحزب لم يتخلوا عن هذه النظريات فحسب، بل ما زالوا يستخدمون بعضها لأغراض جدلية.
- ✓ لم يجد المجتمع الصّيني بعد اتّجاهًا محدّدًا، ولا يزال عدد من القضايا النّظرية الرّئيسية غير محلولة. على سبيل المثال، هل انتهت المرحلة الأوليّة للاشتراكية؟ ما هو نوع النّظام الذي يعتبر اقتصاد السوق الاشتراكي؟ وما مكانة القطاع الخاص فيها؟ هل ينبغي مكافأة رأس المال؟ هل ينبغي للنظام الذي اقترحه الحزب الشيوعي الصيني أن يعيد بناء فلسفته السياسية؟

- ✓ منذ فترة طويلة أُعلِنَ أنّ نظرية ماركس حول الدولة على أساس طبقي عفّى عليها الزمن. ومع ذلك لم ينتج الحزب بعد نظرية جديدة للدولة. إنّ النجاح الاقتصادي الذي حقّقته فترة الإصلاح والانفتاح هو أحد ركائز شرعية الحزب، لكن هذا النوع من الحجة النفعية "التي تُقال بشكل عكسي" لا يكفي لاكتساب فلسفة دائمة.
- ✓ الطّريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي العودة إلى الصين وإنشاء نظرية تتوافق مع "القيم المشتركة التي يستخدمها الناس كل يوم دون أن يعرفوا ذلك". مثل هذا المسار موجود ويتطلّب شجاعة هائلة وقطيعة مع النظريات القديمة واحتضانًا صادقًا للتقاليد السّياسية الصينية المتميزة.

ألكساندر براون وييروين جروينويجن لاو وأنتونيا حميدي لمجلة[7] MERICS China Industries:

- ✓ **تسعى الصين إلى تحقيق ميزة الرّيادة من خلال خارطة طريق للصّناعات المستقبلية:**
  - أصدرت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية (MIIT) وست وكالات أخرى مخططًا لتطوير الصناعات المستقبلية.. يشمل المخطّط منتجات مبتكرة تتعلّق بالروبوتات البشرية وأجهزة الكمبيوتر الكمّومية وشّاشات العرض المتقدّمة وواجهات الحوسبة الدماغية (brain-computer interfaces) ومعدّات الجيل السادس ومراكز البيانات الذّكية الكبيرة للغاية والطيران واستكشاف الموارد... تشمل أهداف الصناعة المستقبلية إنشاء حاضنات وتحقيق اختراقات في التّقنيات الرّئيسية والأساسية وإطلاق منتجات مبتكرة وبناء مؤسّسات رائدة ووضع معايير رئيسية ورعاية المشهد الذي يربط الصناعات المستقبلية بالصناعات الأخرى بحلول عام 2027.
- ✓ **تريد الصين الاستفادة من التّأثيرات المضاعفة للبيانات من أجل تنمية اقتصادها:**
  - كشفت سبع عشرة جهة حكومية معنيّة بقيادة إدارة البيانات الوطنية عن خطة عمل مدّتها ثلاث سنوات للاستفادة من الآثار المضاعفة للبيانات كعامل إنتاج في التّنمية الاقتصادية.
  - تركّز الخطّة على تطبيق البيانات وتداولها وأمن البيانات وتكاملها في 12 مجالًا ولها أهداف رئيسية تتمثّل في تشكيل نظام بيئي صناعي شامل للبيانات وتحقيق متوسط معدل نمو سنوي لا يقل عن 20 بالمئة.
- ✓ **يمكن للمعايير الطموحة لرقائق السّيارات أن تدعم جهود التّوطين وتضرّ الشركات الأجنبية القائمة:** وضعت الصين معايير طموحة لرقائق السّيارات لدعم جهود توطين هذه الصناعة مما قد يلحق الضّرر بالشركات الأجنبية القائمة... تتوافق هذه الخطوة مع جهود الصين لتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وتعزيز القدرات المحلية.
- ✓ **ترسم وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية MIIT دورة تدريبية للقيادة في مجال بناء السفن الخضراء بحلول عام 2025:** وضعت الوزارة مسارًا للقيادة في بناء

[7] https://merics.org/en/merics-briefs/new-roadmap-future-industries-data-factor-production-auto-chips

السّفن الخضراء بحلول عام 2025، ممّا يظهر التزام الصّين بالاستدامة البيئية والابتكار في صناعة الشّحن.

- ✓ تقرير منتصف المدة: فشلت الصين في تحقيق الأهداف البيئية المحدّدة في الخطّة الخمسية الرابعة عشرة مما يسلّط الضّوء على التحدّيات التي تواجه تحقيق الأهداف البيئية الطموحة.

مقابلة مع مدير مركز الدراسات الأميركية ورئيس اللجنة الأكاديمية لكليّة الدراسات الدّولية في جامعة رنمين الصّينية شي ينهونغ نشرتها مجلة China Review News Agency بعنوان "شي ينهونغ يتحدّث عن مبادرة الحزام والطريق واستراتيجية الصين" وهذا عرض لأبرز ما جاء فيها:

- ✓ على الرّغم من أنّ مشاريع مبادرة الحزام والطّريق قد تكون مدفوعة في البداية باحتياجات جيوسياسية، فهذه المشاريع يجب أن تكون مستدامة ماليًّا على المدى الطويل. ولم تعد الصّين تمتلك الموارد الماليّة اللّازمة لدعم الكثير من المساعي الخاسرة.
- ✓ لا ينبغي للصّين أن تفترض أنّ نموذجها التّنموي القائم على البنية التّحتية يحظى بالتّرحيب وينطبق على جميع دول العالم ويجب عليها أن تولي اهتمامًا أكبر لاحتياجات وخصوصيّات أعضائها في مبادرة الحزام والطريق.
- ✓ لتجنّب تزايد الاستياء والشّكوك بين جيران الصين، لابدّ من مناقشة الأهمية الجيواستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق بالنّسبة للصّين إلى حدّ كبير خلف الأبواب المغلقة.
- ✓ تعرقل نزاعات الصّين الإقليمية والبحريّة جهود تطوير طريق الحرير البحري، ويجب معالجة هذه الأمور ولكن لا يزال يتعيّن تحديد التّرتيب الذي ستتبعه.
- ✓ على خلفية التوتّرات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين والصعوبات الاقتصادية المحليّة فإنّ الحفاظ على استقرار اقتصاد الصين وأموالها ينبغي أن يظلّ الشّغل الشّاغل للبلاد.
- ✓ مع أنّه من المتوقّع أن يتقلّص عدد الأولويات الاستراتيجية للصّين مقارنة بالسّنوات السّابقة، فإنّ العلاقات بين تايوان والولايات المتحدة والصين هي التي يجب أن تحظى باهتمام خاص.
- ✓ لم تساعد مبادرة الحزام والطريق بالضّرورة في تحسين علاقات الصين مع جيرانها ولا ينبغي لها أن تُعتبر واحدة من أهمّ أولويّات الصّين.

- ✓ لقد ركّزت مبادرة الحزام والطريق الكثير من اهتمامهما على الدّول النّامية، ولم تركّز بشكل كافٍ على العالم المتقّدم ويجب تصحيح هذا الخلل فالتّنمية المستقبليّة للصّين تعتمد على ذلك.
- ✓ خطر استبعاد الصين من الكتلة التّجارية التي تقودها الولايات المتحدة والتي تضمّ مجموعة من القواعد والمعايير الخاصة بها آخذ في الارتفاع ويجب على بكين أن تبذل قصارى جهدها لمنع حدوث ذلك، والاعتماد على الجنوب العالمي لتحقيق التنمية المستقبلية في الصين ليس خيارًا قابلًا للتّطبيق.

آذار / مارس

- **مقال لـ وانغ شيانغسوي على موقع Guancha.cn بعنوان "يتعيّن على الصين وروسيا أن تصبحا خصمين لا يمكن هزيمتهما من قبل أميركا قبل أن يصبحا من أكثر أصدقائها احترامًا"[8]:**

✓ "العملية العسكرية الخاصة" التي تنفّذها روسيا في أوكرانيا تمثّل إلى حدّ كبير معركة ضدّ الهيمنة الأميركية ومن أجل التعدّدية القطبية.

✓ أكبر الخاسرين في الحرب هما أوروبا وأوكرانيا. فالأولى تتأرجح الآن على حافة الانهيار، أمّا الثانية فقد تمّ تقييدها بشدّة من قبل الغرب حتى أن استقلالها كدولة أصبح الآن على المحك.

✓ على السطح، يبدو أن الرّابح الأكبر في هذا الصّراع هو الولايات المتحدة، التي لم تجمع ثروة من حساب أوروبا فحسب، بل أعاقت بشدّة أيضًا سعي القارة إلى الاستقلال الاستراتيجي. ومع ذلك، فقد أظهرت واشنطن للعالم أيضًا أنّه لم يعد من الممكن الاعتماد عليها.

✓ لقد أخطأت أوروبا في واقع الأمر في اعتبار الصديق عدوًا، والعدو صديقًا. إنّ روسيا، وليس الولايات المتحدة، لديها القدرة على المساعدة في تعزيز الأمن الأوروبي والقوة الاقتصادية.

✓ يتعيّن على أوروبا أن تتوقّف عن صبّ الزيت على النار، وأن تتوقّف عن دعم الهيمنة الأميركية، أن تنضم إلى النّضال من أجل نظام عالمي متعدّد الأقطاب.

✓ لقد دفعت موسكو حتى الآن ثمنًا باهظًا لأفعالها، إلّا أنها قد ينتهي بها الأمر إلى أن تكون "الفائز الحقيقي على المدى الطويل في هذا الصراع" فضلًا عن الظهور كقطب رئيسي في النظام العالمي الجديد في المستقبل.

✓ حتى لو أعيد انتخاب ترامب وتوقّفت الحرب في أوكرانيا، فإنّ العداء تجاه روسيا بين المواطنين الأميركيين قوي إلى الحد الذي يجعل تحسّن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا يظلّ غير مرجّح إلى حدّ كبير.

[8] https://web.archive.org/web/20240303034625/https://www.guancha.cn/WangXiangSui/2024_02_26_726268_s.shtml

- ✓ يجب أن تظلّ علاقة بكين مع موسكو في قلب الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية. ينبغي على بكين أن تدعم حرب روسيا ضدّ الهيمنة وأن تساعدها في تعزيز التعدّدية القطبية في العالم.
- ✓ لابد من توقيع اتّفاقية جديدة مع موسكو تتماشى مع الاستراتيجيات طويلة المدى لكلا البلدين وترفع العلاقات الصينية الروسية إلى آفاق جديدة.
- ✓ في عالم يحكمه قانون الغاب، يتعيّن على الصين وروسيا أن تصبحا "الخصمين اللّذين لا يهزمان" بالنسبة للولايات المتحدة. عندها فقط سوف يكتسبان احترام الغرب.

تقرير لصحيفة الشعب اليومية أونلاي حول تدهور الوضع الأمني في البحر الأحمر واضطرار شركات الشّحن إلى مراجعة خططها مما ساهم في زيادة تكاليف الشحن وجعل من الصعب التنبؤ بأوقات الوصول:

- ✓ قطارات الشحن بين الصين وأوروبا محجوزة بالكامل مقدمًا حيث تثبت أزمة البحر الأحمر مرّة أخرى أن الصين في المقدمة.
- ✓ أصبح دور قطارات الشّحن بين الصين وأوروبا أكثر أهمية في الحفاظ على استقرار التجارة وسلاسل التوريد.
- ✓ افتتحت قطارات الشحن بين الصين وأوروبا العديد من الخطوط، وقامت هيئات السّكك الحديدية في مختلف البلدان بترتيب أرقام القطارات الثابتة والمسارات والجداول الزمنية وأوقات التشغيل، مع التركيز على التحكّم المعقول في تغييرات محطّات الميناء وعمليات التّسليم وغيرها من العمليات.
- ✓ تتميّز قطارات الشّحن بين الصين وأوروبا بثبات مواقيت السفر، مما يقدّم توقّعات صحيحة للشركات المنتجة ومزودي الخدمات اللوجستية ورؤوس الأموال حيث يمكنه أن يضمن التدفّق السّلس لسلاسل التوريد بشكل أفضل.
- ✓ تتمتّع القطارات بين الصين وأوروبا بمزايا واضحة من حيث التكلفة.
- ✓ نقلت "ليانخه زاوباو" من سنغافورة عن مطّلعين على الصّناعة قولهم إنّه بعد اندلاع أزمة البحر الأحمر زاد الطلب على قطارات الشحن بين الصين وأوروبا بنسبة 100٪.
- ✓ زاد شحن حاويات السكك الحديدية المنقولة من تشونغتشينغ إلى أوروبا بنحو 20٪ بسبب التغيرات في العرض والطلب.
- ✓ كلفة الشحن عبر القطارات أرخص بنحو 30٪ من الشحن البحري في الوقت الحالي.
- ✓ فقد الشحن البحري ميزته السّعرية مقارنة بالقطارات، وباتت الأخيرة أكثر كفاءة.
- ✓ تستغرق القطارات ما بين 15 إلى 20 يومًا فقط بين تشونغتشينغ وأوروبا، وهي مدّة أسرع بـ 7 إلى 10 أيام من الشحن البحري عبر البحر الأحمر.
- ✓ يستغرق السفر من شيآن إلى دويسبورغ بألمانيا 10 أيام فقط، وهو أقصر بيومين مما كان عليه في عام 2023 وأقصر بحوالي أسبوع من أول قطار انطلق على هذا الخط.

- ✓ مبادرة الحزام والطريق أثبتت أنّه ينبغي لكلّ دولة أن تبادر إلى بناء أكبر عدد ممكن من ممرات الإمداد وهذا من شأنه أن يوفر تحوّطًا ضدّ انقطاع الإمدادات غير المتوقعة ويعزّز اتّصال البلاد ونفوذها.

نيسان / أبريل

- **أجرى السفير الصيني في السعودية تشن وي تشينغ حواراً مع صحيفة الرياض وهذا عرض لأبرز ما تضمّنته:**

✓ قمم الرياض الثلاث كانت علامة بارزة في مسيرة العلاقات بين الصين والعالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي. يحافظ البلدان على اتصال وتنسيق وثيقين، بشأن مواصلة وتعزيز أعمال اللجنة السعودية - الصينية المشتركة رفيعة المستوى.

✓ الصين ترى في المملكة قوة مهمة في عالم متعدّد الأقطاب وتولي أهمية كبيرة لتطوير الشراكة الاستراتيجية الشاملة معها وتضع تنمية العلاقات كأولوية في سياستها الخارجية الشاملة وخاصة ضمن دبلوماسيتها في الشرق الأوسط. لا تفرض الصين إرادتها حول القضايا الإقليمية على الآخرين، كما لم تسعَ قط لكسب أي مصلحة ذاتية جيو-سياسية وليس لديها نية لملء ما يسمى بـ"الفراغ."

✓ تُعد الصين أكبر شريك تجاري للمملكة، وكذلك المملكة هي أكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا وشمال أفريقيا. حيث تجاوز حجم التجارة الثنائية بين الصين والمملكة 100 مليار دولار أميركي لمدة عامين متتاليين. في تشرين الثاني / نوفمبر من عام 2023، وقّع البنكان المركزيان على اتفاقية ثنائية لتبادل العملات المحلية بقيمة 50 مليار يوان / 26 مليار ريال سعودي، مما سيعزز تسهيل التجارة والاستثمار بين الطرفين.

✓ في السنوات الأخيرة، شاركت العديد من الشركات الصينية بفاعلية في إنشاء البنية التحتية لمشروعات "رؤية 2030" الكبرى وميناء جازان كما تقوم مجموعة "هندسة الطاقة" الصينية بإنشاء محطة الشُّعِيبَة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بقدرة 2.6 جيجاوات في جدة، واستثمرت شركة "باوستيل" الصينية وأرامكو وصندوق الاستثمارات العامة السعودي في إنشاء أول مصنع ضخم للصلب منخفض الكربون في رأس الخير. ظلّت الصين أكبر شريك تجاري للدول العربية على مر السنوات. ففي عام 2022، تجاوز حجم التجارة بين الصين والدول العربية 430 مليار دولار، أي ضعف ما كان عليه قبل 10 سنوات.

أبرز ما تضمنته مقابلة أجراها موقع غوانشا الصيني[9] مع مدير معهد الدراسات الدولية ومدير مركز الدراسات الأميركية في جامعة فودان وو شين بو حول زيارة وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن إلى الصين:

- ✓ كانت زيارة بلينكن إيجابية لأنها ساعدت في تعزيز التوافق الذي توصل إليه شي وبايدن بالفعل خلال قمتهما في سان فرانسيسكو في تشرين الثاني / نوفمبر. من الواضح أن إدارة بايدن كانت تحاول إعادة صياغة الأجندة المشتركة بين الولايات المتحدة والصين وفشلت وكانت تسعى أيضًا إلى تحقيق مكاسب سياسية في الفترة التي سبقت الانتخابات التمهيدية الرئاسية الأميركية. ما لم تتمكن واشنطن من تغيير نظرتها السلبية للصين والامتناع عن معاملتها كخصم، فإنّ العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ستظلّ هشّة بشكل خاص.
- ✓ من غير المتوقّع أن تتحسّن العلاقات في أيّ وقت قريب بل على العكس من ذلك، لن تؤدي الانتخابات في الولايات المتحدة إلّا إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في العلاقة بين البلدين. الجهود التي بذلها الجانبان خلال العام الماضي أسفرت على الأقل عن نتائج إيجابية: تعزيز التّفاعلات والاتّصالات الرسمية، والتخلّي عن سياسة الفصل الكامل، وتيسير التبادلات بين الناس.

9 https://web.archive.org/web/20240428175154/https:/m.guancha.cn/internation/2024_04_26_733001.shtml?s=fwrphbios&utm_source=substack&utm_medium=email

تحليل لاستراتيجية الولايات المتحدة وآفاق العلاقات الصينية الأميركية[10] وفق رأي مجموعة من الخبراء الصينيين نشرته مجلة الاقتصاد الدولي الصينية:

- ✓ طالما استمرت "أميركا السوليفانية" و"أميركا الترامبية" في معارضة بعضهما البعض، فإنّ استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين ستظلّ غير محسومة. إذا أعيد انتخاب ترامب، فسوف يرتفع خطر التوترات والصراعات بين الولايات المتحدة والصين. على العكس من ذلك، إذا احتفظ الديمقراطيون بالسلطة فإنّ العلاقة ستصبح أكثر قابلية للتنبؤ بمسارها. سيستمرّ الاستقطاب السياسي في أميركا والافتقار إلى الإجماع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن الصين في ضخّ حالة من عدم الاستقرار إلى هذه العلاقة البالغة الأهمية.
- ✓ الدوافع وراء التحوّل السّلبي في العلاقات الأميركية الصينية: التنافس بين قوة راسخة وقوة صاعدة؛ صراع الأيديولوجيات والأنظمة السياسية والحضارية؛ غذّت الاختلالات العالمية في التنمية الاقتصادية والنّمو السّكاني صعود الشعبوية والقومية، الأمر الذي أدى بدوره إلى اتّجاه عام نحو "تراجع العولمة"؛ الاستقطاب في السياسة الأميركية والمجتمع الأميركي ككل هو المحرّك الرّئيسي وراء تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.
- ✓ إنّ المصالح طويلة الأمد لكلا البلدين تملي ضرورة تجنّب الحرب والحفاظ على قدر معيّن من التّعاون الثنائي. منذ حادثة المنطاد في العام الماضي، أوضحت بكين وواشنطن الإطار الذي يمكنهما التعامل من خلاله. وعلى الرغم من أنّ أيّ تحسن في العلاقات غير مرجّح، إلا أنّه من الممكن توقّع استقرار نسبي في الأشهر المقبلة.

10 https://chn.oversea.cnki.net/kcms/detail/11.3799.f.20240318.1557.004.html?utm_source=substack&utm_medium=email

أيار / مايو

مقال رأي نشرته مجلة نيكاي آسيا لديريك غروسمان وهو أحد كبار محللي شؤون الدفاع في مؤسسة راند وعمل سابقًا مستشارًا للاستخبارات في البنتاغون بعنوان "الصين تحرق كل جسورها مع إسرائيل"[11] بتاريخ 16 أيار / مايو وهذا عرض لأبرز ما جاء فيه:

- ✓ لم تُدِن بكين "عمليات القتل" التي ارتكبتها حماس وحدّد مسؤول الإدارة القانونية في وزارة الخارجية الصينية ما شين مين موقف بكين في جلسة استماع لمحكمة العدل الدولية في شباط / فبراير: "في السّعي لتحقيق الحق في تقرير المصير، يستخدم الشعب الفلسطيني القوة لمقاومة القمع الأجنبي واستكمال إنشاء الدولة. إنّ الحصول على دولة مستقلّة هو حقّ غير قابل للتصرّف وراسخ في القانون الدولي".
- ✓ في الشهر الماضي استضافت بكين وفدًا من حماس وقبل ذلك كانت بكين تلقي اللوم كله بعد 7 أكتوبر على "إسرائيل" حيث امتلأت منصات التواصل الاجتماعي الصينية مثل Weibo و WeChat فجأة بمعاداة السامية وقد اعتبر نائب مبعوث إدارة بايدن المعني بمعاداة السامية أن هذا قرار واعٍ من جانب الحكومة الصينية للسّماح بزيادة هذا النوع من الخطاب بشكل كبير.
- ✓ عندما أرسلت إيران وابلًا غير مسبوق من الصواريخ والطائرات من دون طيار باتجاه "إسرائيل" الشهر الماضي، أشارت بكين إلى ذلك باعتباره "عملًا من أعمال الدفاع عن النفس".
- ✓ يبدو أن موقف الصين يعكس الرّغبة في وضع نفسها كبديل صالح عن الولايات المتحدة وللنّظام الذي تقوده.
- ✓ أعربت "إسرائيل" بهدوء عن استيائها من نهج بكين حيث وقّعت في أواخر تشرين الأول / أكتوبر الماضي على بيان مشترك مع أكثر من 50 حكومة أخرى للتّعبير عن قلقها بشأن الجرائم الصينية المزعومة ضدّ الإنسانية في منطقة شينجيانغ ذات الأغلبية المسلمة.
- ✓ في الشهر الماضي، زار وفد برلماني إسرائيلي تايوان والتقى بالرئيسة تساي إنغ وين التي علّقت قائلة: "لقد كانت التّفاعلات الثّنائية قريبة جدًا في الآونة الأخيرة".

[11] https://asia.nikkei.com/Opinion/China-is-burning-all-its-bridges-with-Israel

- ✓ أظهرت استطلاعات الرّأي قبل هجوم 7 أكتوبر أنّ الإسرائيليين منقسمون بالتّساوي حول ما إذا كانوا ينظرون إلى الصّين بشكل إيجابي أو سلبي. اليوم، من المرجّح أن تكون النتائج أقلّ إيجابية بكثير وهناك تنامٍ لمقاطعة بعض الإسرائيليين مواقع التسوّق التي تديرها الصين ويبدو أن مجتمع الأعمال الإسرائيلي يعطي الأولوية للتّواصل مع الهند ودول الخليج.
- ✓ إذا أصبحت "إسرائيل" أكثر تباعدًا عن الصين، فقد تسعى إلى إلغاء الامتياز الذي تدير بموجبه مجموعة شنغهاي الدولية للموانئ المملوكة للدولة محطة حاويات رئيسية في ميناء حيفا ومن الممكن أن تضع عقبات جديدة أمام وصول الصين إلى التكنولوجيات التجارية ذات الاستخدام المزدوج، مثل القدرات السيبرانية الحسّاسة والأقمار الصناعية والمعدات الإلكترونية.
- ✓ تعارض الصين بشكل أساسي أيّ عمليات عسكرية إسرائيلية، حتى لو كانت دفاعًا عن النفس، كما طالبت بوقف فوري لإطلاق النار في غزة ودعمت بشكل صريح إنشاء دولة فلسطينية والاعتراف بها.
- ✓ يرجع ذلك في الغالب إلى سعي بكين إلى رفع مكانتها كبطل للجنوب العالمي، وخاصة أن الهند تبدو منافسًا صاعدًا هائلًا.
- ✓ تعمل الصين أيضًا على تعزيز شراكتها مع إيران، بالتنسيق مع روسيا الشريكة "بلا حدود"، في "محور المقاومة" ضدّ الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية.
- ✓ كما كانت الحال مع حرب أوكرانيا، فإنّ موقف الصين كصانع للسّلام في الشرق الأوسط يفتقر إلى المصداقية بسبب موقفها الأحادي الجانب. لا يمكن لبكين أن تتوقّع أن يؤخذ خطابها على محمل الجد عندما تكون "متعجرفة للغاية تجاه مبادئها".

مقال للأستاذ في جامعة فودان الصينية وو شينبو تطرق فيه إلى أبعاد زيارة بلينكن إلى بكين أواخر شهر نيسان / أبريل وهذه أبرز أفكاره[12]:

- ✓ ساعدت الزيارة في تعزيز الإجماع الذي تمّ التوصّل إليه بين الرئيسين شي وبايدن خلال قمتهما في سان فرانسيسكو. تسعى إدارة بايدن إلى تحقيق مكاسب سياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني / نوفمبر المقبل.
- ✓ لكن مع استمرار واشنطن في تعزيز تحالفاتها المناهضة للصين، لم تكن بكين راغبة في مساعدة محاور غير صادق ذلك أنّ إدارة بايدن لم تنفذ الكثير من الالتزامات التي كان متفقًا أن تنفذها. ما لم تتمكن واشنطن من تغيير وجهة نظرها السلبية تجاه الصين والامتناع عن التعامل معها كخصم، فإنّ العلاقات مع بكين ستظلّ هشة.
- ✓ لا ينبغي توقّع أيّ تحسّن في العلاقات في أيّ وقت قريب. على العكس من ذلك، فإنّ الانتخابات في الولايات المتحدة لن تؤدّي إلّا إلى حقن المزيد من عدم الاستقرار في هذه العلاقة الهشّة.
- ✓ الجهود التي بذلها الجانبان خلال العام الماضي أسفرت على الأقل عن ثلاث نتائج إيجابية: تعزيز التفاعلات والاتصالات الرسمية، والتخلي عن سياسة فك الارتباط، وتسهيل التبادلات على مستوى شعبي البلدين.

[12] https://web.archive.org/web/20240428175154/https:/m.guancha.cn/internation/2024_04_26_733001.shtml?s=fwrphbios&utm_source=substack&utm_medium=email

بعد الحديث الغربي عن "ذروة الصين" وانتهاج "دبلوماسية فخ الديون" الصينية، و "الإمبريالية الصينية الجديدة" يبرز مفهوم "الفائض الصيني" (Overcapacity) الذي يعتبره الأكاديمي الصيني تشنغ يونغ نيان في مقال[13] له أحدث سلاح خطابي يستخدمه الغرب لتقويض صعود الصين:

- ✓ يتعيّن على العلماء الصينيين أن يدفعوا ضدّ مثل هذه الاتهامات بدلًا من الاستمرار في تبني النظرية الاقتصادية الغربية والاسترشاد بها. إن ظهور مصطلح "الفائض الصيني" (أي أن الصين تُنتج أكثر مما يمكن للاقتصاد العالمي أن يحتمل وهذا يؤدّي إلى إغراق الأسواق) ليس سوى مظهر من مظاهر رد فعل الغرب على فقدان بعض مزاياه النسبية.
- ✓ كان قرار الغرب باتّباع السياسات الاقتصادية النيوليبرالية خطًا استراتيجيًا، أدى إلى نزع الصناعة من اقتصاداتهم ومنح الصين فرصة لتصبح قوة تصنيعية كما هي اليوم.
- ✓ لقد كان التدخل الحكومي في الاقتصاد موجودًا طوال التاريخ ولا يزال يمارسه بعض أشد أنصار اقتصاد السوق الحرة (على سبيل المثال المجمع الصناعي العسكري في أميركا). واشنطن على استعداد للتدخل بشكل متزايد في الاقتصاد الأميركي حيث ستستمرّ التّدابير الحمائية في التراكم؛ وسترتفع إعانات الدولة؛ وسوف تكون هناك رقابة حكومية على القطاعات الاستراتيجية الرئيسية (مثل الذكاء الاصطناعي) للمساعدة في تعزيز تنميتها.
- ✓ في مواجهة هذا، لا ينبغي للصين أن تنغلق على نفسها حيث يبقى الانفتاح هو مفتاح نجاحها.
- ✓ تغيير العالم مستحيل من دون قوة إنتاجية والصين التي تتمتع بقدرة إنتاجية كافية لتغيير العالم ستساعد في تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر استدامة وعدالة.

[13] https://web.archive.org/web/20240515105925/https://mp.weixin.qq.com/s/pIEDX8m1ezKZyuYLV7QTog?utm_source=substack&utm_medium=email

مقال للأستاذ في معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية دينغ لونغ في مجلة غلوبال تايمز بعنوان "التعاون المبتكر يعزّز جودة وترقية العلاقات الصينية العربية" نشر في 13 حزيران/يونيو 2024:

- ✓ الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي الأخير في بكين هو الاجتماع الأكبر والأعلى مستوى بين الصين والدول العربية منذ القمة الصينية العربية الأولى. اقترحت الصين في هذا الاجتماع خطّة جديدة لتسريع بناء مجتمع صيني عربي ذي مستقبل مشترك وتحديد أولويات المرحلة التالية من التعاون الصيني العربي ومن بينها التعاون في الابتكار العلمي والتكنولوجي.
- ✓ ارتفع التعاون الصيني العربي تدريجيًا من المجالات التقليدية مثل الطاقة وتجارة السّلع والمقاولات الهندسية إلى مجالات ناشئة وعالية الجودة مثل الاستثمار والتمويل والطاقة الجديدة والتكنولوجيا الفائقة.
- ✓ تخطّط الصين والدول العربية للتعاون المستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات التحوّل الاقتصادي والتنمية لدى الجانبين وهو ما يساعدهما على التحرّك في الاتجاه نفسه وربط استراتيجيات التنمية وخلق تكامل اقتصادي جديد.
- ✓ يحتلّ الابتكار العلمي والتكنولوجي المرتبة الأولى بين "أنماط التعاون الخمسة الرئيسية" بين الجانبين وسيصبح نقطة نمو جديدة للتعاون الصيني العربي واتجاهًا لترقية جودة العلاقات الصينية العربية.
- ✓ تواجه الدول العربية عمومًا مشاكل الأمن الغذائي ويمكن للصّين أن تزوّدها بالتّقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الناتج الزراعي. يمكن للصين أن تساعد الدول العربية في تطوير التعليم العلمي والهندسي والتعليم المهني والتقني لضمان المواهب اللازمة لتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي.
- ✓ يتعيّن على الصين والدول العربية مقاومة "التنمر التكنولوجي" بشكل مشترك حيث تعرّض التّعاون بين الصين والدول العربية في مجالات التكنولوجيا الفائقة مثل الذكاء الاصطناعي للتدخّل من قبل قوى خارجية مما تسبّب في خسائر فادحة لكلا الجانبين. إن التعاون العلمي والتكنولوجي مفيد للطرفين ولا ينبغي تسييسه أو تأمينه.

- ✓ بعد أكثر من عام من القمة الصينية العربية، تمّ تنفيذ عدد من مشاريع التّعاون العلمي والتكنولوجي منها إنشاء هواوي مركز بيانات سحابي (هواوي كلاود) في السعودية واستثمار صندوق الاستثمار العام السعودي في مجموعة لينوفو مما يدلّ بشكل كامل على أنّ التعاون العلمي والتكنولوجي الصيني العربي هو "محيط أزرق شاسع".

مقال لمجلة ذا إيكونوميست بعنوان "أصبحت الصين قوّة علمية عظمى، من علم الأحياء النباتية إلى فيزياء الموصلات الفائقة، أصبحت البلاد في طليعة العالم" نشر في 12 حزيران / يونيو:

- ✓ لقد أصبحت الصين قوّة علمية عظمى بشكل لا يمكن إنكاره. من علم الأحياء النباتية إلى فيزياء الموصلات الفائقة، تقف الصين في طليعة التكنولوجيا وتساهم بقدر كبير في الأبحاث العلمية على مستوى العالم. يعتمد هذا النجاح على ثلاث ركائز رئيسية: التمويل الضخم للأبحاث والتطوير، والاستثمار في المعدات العلمية المتقدّمة، وتنمية رأس المال البشري من خلال التّعليم والتدريب.
- ✓ نما إنفاق الصين على البحث والتطوير بمقدار 16 ضعفًا منذ عام 2000.
- ✓ تركّز الحكومة الصينية هذا التمويل على مجالات استراتيجية محدّدة مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الحيوية كما تستثمر بكثافة في البحث التطبيقي، مما يمكّنها من تحويل الأفكار العلميّة إلى تقنيات ومنتجات قابلة للتسويق بسرعة.
- ✓ تستثمر الصين في أحدث المعدّات العلمية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر العملاقة، والتلسكوبات الراديوية العملاقة، وأجهزة كشف الأشعة الكونية والنيوترونات. هذه الاستثمارات تمكّن العلماء الصينيين من إجراء أبحاث على مستوى عالمي وتحقيق اكتشافات علمية هامة.
- ✓ قامت الصين بتطوير برامج تعليمية وتدريبية عالية الجودة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، مما أدّى إلى تخرج عدد كبير من العلماء والمهندسين المتميزين. علاوة على ذلك، تجذب الصين المواهب العلمية العالمية من خلال تقديم حوافز مالية وفرص بحثية متقدمة.
- ✓ هناك تقارير عن سوء السلوك البحثي والتلاعب بالاستشهادات العلمية، مما يؤثر على سمعة الأبحاث الصينية. كما أن البحث الأساسي المدفوع بالفضول لا يزال محدودًا مقارنة بالبحث التطبيقي.
- ✓ في عام 2003 أنتجت أميركا من الأوراق البحثية عالية التّأثير ما يزيد على عشرين مرّة عمّا تنتج الصين، وبحلول عام 2013 أنتجت أميركا نحو أربعة أضعاف عدد الأوراق

البحثية الرائدة التي تنتجها الصين، وفي أحدث إصدار للبيانات، الذي يفحص الأوراق البحثية لعام 2022، تجاوزت الصين أميركا والاتحاد الأوروبي على هذا الصعيد.

- ✓ بحسب مؤشر نيتشر الذي يحسب المساهمات في المقالات التي تظهر في مجموعة من المجلات المرموقة بعد أن تتم الموافقة على الأوراق البحثية من قبل لجنة من المراجعين، فقد حلّت الصين عندما تم إطلاق المؤشر لأول مرة في عام 2014 في المرتبة الثانية، لكنّ مساهمتها في الأوراق المؤهلة كانت وقتها أقلّ من ثلث مساهمة أميركا وبحلول عام 2023 وصلت الصين إلى المركز الأول.
- ✓ وفقًا لتصنيف لايدن لحجم الناتج البحثي العلمي، يوجد الآن ست جامعات أو مؤسّسات صينية في المراكز العشرة الأولى في العالم، وسبع وفقًا لمؤشر نيتشر. يجب الاعتياد على أسماء غير مألوفة في الغرب كجامعات شنغهاي جياو تونغ وتشجيانغ وبكين كما تشتهر الجامعات الغربية ككامبريدج وهارفارد وزيوريخ.
- ✓ تظلّ الصين منفتحة على التعاون الدولي، حيث يتعاون العلماء الصينيون مع نظرائهم في أميركا وأوروبا في العديد من المشاريع البحثية. ومع ذلك، هناك ضغوط سياسية متزايدة في الغرب تحدّ من هذا التعاون، مما يشكّل تحديًا مستقبليًا يجب معالجته.

نشر مجلس العلاقات الخارجية CFR "شهادة" الباحثة المتخصصة بالشأن الصيني والآسيوي زونغ يوان زوي ليو أمام لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والصين بشأن نهج الصين في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخزين والاستعداد لمواجهة العقوبات ومحاولة فك الارتباط الغربي معها:

- ✓ تعمل الصين على وضع استراتيجيات لتحصين اقتصادها ضدّ العقوبات الغربية وتعزيز أمنها المالي.
- ✓ على الرّغم من الضّغوط والعقوبات الغربية ضدّ روسيا، تواصل بكين التّجارة مع موسكو وتقف متضامنة مع الرئيس بوتن.
- ✓ أدّت التوتّرات الجيوسياسية والسّياسات الصناعية التي تهدف إلى الحدّ من اعتماد سلسلة التّوريد على الصين إلى تأجيج المخاوف بين صنّاع السياسات والأكاديميين الصينيين بشأن المزيد من فكّ الارتباط الذي يسعى الغرب إليه.
- ✓ تعمل الحكومة الصّينية على تسريع تطوير إطار سياسة مناهضة للعقوبات ونظام عالمي بديل لمنع الوقوع ضحيّة للعقوبات الغربية. يستعدّ الصينيّون لمضي الولايات المتحدة في فك الارتباط مع الصين في إطار ما يعتبرونه استراتيجية احتواء. تصف بكين السّياسات الأميركية بأنها تظهر علامات الاحتواء الشامل وقمع الصين، وخاصة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية.
- ✓ تنظر بكين إلى التّرتيبات الإقليمية لإدارة بايدن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على أنّها تزعزع الاستقرار وتقوّض مصالح الصين.
- ✓ العلماء وصنّاع السياسات الصينيون مستعدّون أيديولوجيًا لفك الغرب الارتباط مع الصين، على الرغم من علمهم بأن ذلك يقوّض مصالح بلدهم. وناقشوا ضرورة إصلاح النّظام المالي العالمي القائم على الدولار وتنويع الاستثمارات بعيدًا عن الأصول الدولارية في الخارج.
- ✓ يعمل بنك الشعب الصيني والشّركات التّابعة له على تطوير نظام مالي بديل محوره الرنمينبي الرّقمي. فيما صمّمت الهيئات التّشريعية الصينية إطارًا تنظيميًا لمكافحة العقوبات لردع ومعاقبة التّعاون مع العقوبات الأجنبية ضدّ الكيانات والأفراد الصينيين.

- ✓ لقد انتهجت الصين ثلاث استراتيجيات أساسية للحدّ من ضعفها الاستراتيجي في مواجهة هيمنة الدولار هي تعزيز التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف في مجال العملة والمالية، وزيادة الاستخدام الأوسع للرنمينبي في التجارة والاستثمار الدوليين، وتحسين دور الرنمينبي في تسعير السّلع العالمية.
- ✓ لقد تعاونت الحكومة الصينية بنشاط مع الشراكات المتعددة الأطراف غير الغربية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، لتطوير نظام مالي غير قائم على الدولار وتعزيز استخدام العملات المحلية في التجارة والاستثمار. يُنظر إلى نظام CIPS بشكل متزايد باعتباره البديل الصيني لسويفت لمعاملات الرنمينبي عبر الحدود.

مقال لنائب مدير مركز العلاقات الصينية الأوروبية في جامعة فودان جيان جونبو بعنوان "الاتحاد الأوروبي يفرض رسومًا جمركية على المركبات الكهربائية الصينية، والصين قادرة على الرد بطريقتين" نشر على موقع The Paper في 14 حزيران يونيو:

- ✓ أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيبدأ بفرض تعريفات مؤقتة تتراوح بين 27٪ و48٪ على واردات المركبات الكهربائية من الصين في تموز / يوليو (مقارنة بـ 10٪ حتى الآن). سارعت بكين إلى إدانة هذا الإجراء باعتباره "حمائية صارخة" تفتقر إلى "أساس واقعي وقانوني" كما صرّحت بأنها "ستتّخذ كلّ التدابير اللازمة" لحماية مصالح الشركات الصينية. أعلنت الصين لاحقًا أنّها فتحت تحقيقًا لمكافحة الإغراق في واردات لحوم الخنزير من الاتحاد الأوروبي في خطوة رمزية هي بمثابة طلقة تحذيرية أعلى صوتًا في اتجاه الاتحاد الأوروبي.
- ✓ أشار مدير مركز الدراسات الأوروبية في جامعة فودان دينج تشون إلى أنّه "على عكس الولايات المتحدة، فقد ترك الاتحاد الأوروبي مجالًا لمزيد من المفاوضات معنا". يدرك الصّينيون جيدًا أنّ الضغوط للتّراجع عن هذه التّعريفات لا تأتي منهم فحسب، بل من داخل الاتحاد الأوروبي أيضًا.
- ✓ من المرجّح أن تصوّت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على هذه القضية في أواخر تشرين الأول / أكتوبر المقبل وحتى ذلك الحين، ستبذل بكين كلّ ما في وسعها للضّغط على الدول الأعضاء وإغرائها بالتّصويت ضدّ هذه الرسوم الجديدة.
- ✓ التعريفات الجمركية المذكورة لها دوافع سياسية، وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتتجاوز هدف بروكسل المعلن المتمثّل في تسوية الملعب. الخطر هو أنّ دولًا أخرى في العالم وخاصة تلك التي تتمتّع بقدرات تصنيع السيارات ستحذو حذوها الآن.
- ✓ يجب تبني استجابتين: واحدة ناعمة وأخرى صارمة:
  - الرّد الناعم: استمرار المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والمناقشات مع الدول الأعضاء الفردية؛ تقديم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية لتشجيع المفاوضات مع بروكسل والمساعدة في عرض قضية الصين على المستوى الدولي؛ تعديل ممارسات الدّعم الصينية ومواءمتها بشكل أكبر مع ما يتمّ في الغرب؛ زيادة واردات السّلع من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الصديقة للصين / المشككة في التعريفات الجمركية).

- الرّد الصارم: أن يؤخذ بعين الاعتبار دعم فرنسا القوي للتّحقيق في مكافحة الدعم والتعريفات الجمركية اللاحقة؛ التفكير في فرض تعريفات جمركية على المنتجات الزراعية والنّبيذ والسيارات وسلع وخدمات إيرباص.

✓ ينبغي لشركات السيارات الكهربائية الصينية: التعاون مع التحقيقات المستقبلية في مكافحة الدعم في الاتحاد الأوروبي؛ الحفاظ على ميزتها التنافسية على منتجي السيارات الكهربائية الآخرين من خلال خفض هوامش الربح؛ زيادة الاستثمارات الجديدة داخل وخارج الاتحاد الأوروبي للمساعدة في التحايل على التعريفات الجمركية؛ التّركيز على أسواق التصدير الأخرى في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا.

مقال لمدير معهد دراسات جنوب آسيا في معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة (CICIR) هو شي شينغ بعنوان "هل تستمر الدبلوماسية الديناميكية والمليئة بالتوتّر التي تنتهجها حكومة مودي؟"

- ✓ لقد ازدهرت السياسة الخارجية الهندية في عهد مودي، ولكن "مغامرتها" و "انتهازيتها" وازدواجيتها كانت مصادر لتوتّرات دبلوماسية متزايدة. لقد تمّ تمكين الديناميكية الدبلوماسية الهندية من خلال أربعة عوامل رئيسية: التساهل من جانب الغرب؛ والقوة الاقتصادية المتنامية للهند؛ والقومية الهندوسية الصاعدة وسياسة الرجل القوي؛ فضلًا عن الاعتقاد بأن "التدمير يسمح بالبناء".
- ✓ الثقة الجديدة التي اكتسبتها نيودلهي وتصميمها على وضع نفسها كزعيم للعالم النامي من شأنه أن يجعل المنظمات المتعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون والبريكس غير فعّالة. سياسة "الجوار أولًا" التي تنتهجها الهند هي في الأساس سياسة "الهند أولًا" متخفية. وإلى جانب "فرّق تسد" وتكتيكات الضغط في المنطقة، تتزايد المشاعر المعادية للهند ويتراجع نفوذ نيودلهي على جيرانها.
- ✓ على الرغم من انعدام الثقة الكامن بين الولايات المتحدة والهند، سيستمر تعزيز العلاقات، حيث تساعد نيودلهي واشنطن على احتواء الصين في مقابل نفوذ جيوسياسي أكبر في المحيط الهندي وحوله.
- ✓ ستستمر الولايات المتحدة في تشجيع الهند على الانفصال عن الصين وروسيا وزيادة اعتمادها التكنولوجي والعسكري والسياسي على الغرب. ومع ذلك، من غير المرجّح أن تتخلّى نيودلهي عن استقلالها الاستراتيجي وتصبح بيدقًا في يد الولايات المتحدة.
- ✓ في المستقبل ستواصل الهند استغلال صراع القوى الكبرى والتلاعب بها واستفزاز بكين بشأن قضايا حساسة. المرجّح أن تتطور علاقات الصين والهند إلى حالة من "العداء البارد" والتعايش "غير العنيف وغير التعاوني".

تموز / يوليو

- **مقال محكّم لمدير مركز الدراسات الأميركية في جامعة رينمين شي ينهونغ (时殷弘) نشر في العدد الثالث (أيار / مايو 2024) من مجلة أمن آسيا والمحيط الهادئ والشؤون البحرية بعنوان "التنافس بين الولايات المتحدة والصين: الماضي القريب والحاضر وتداعياته على استراتيجية الصين"[14] وهذا عرض لأبرز أفكاره:**

✓ التنافس بين الولايات المتحدة والصين يشجّع على ظهور معسكرين متعارضين: شبكة التحالفات الأميركية؛ ومن ناحية أخرى الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران. في هذا السياق، شكّلت بكين وموسكو ما يبدو أنه "تحالف شبه عسكري".

✓ منذ تولّي الرئيس شي جين بينغ السّلطة، كان لدى الصين ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية: زيادة مشاركتها ونفوذها في الحوكمة العالمية والاقتصاد العالمي، وتحقيق مكاسب جيوسياسية على الولايات المتحدة وحلفائها في "منطقة آسيا والمحيط الهادئ" وبشكل عام العالم النامي، وترسيخ تفوّقها العسكري وسيطرتها على جزء كبير من غرب المحيط الهادئ.

✓ في مواجهة الرّياح الاقتصادية المعاكسة، يتعيّن على بكين الآن إعادة ضبط بعض أولوياتها. منذ الأزمة المالية في عام 2008 والانحدار النّسبي للغرب، عانت النّخب الصينية من شعور متزايد بالانتصار والثّقة المفرطة.

✓ أدّى هذا إلى أن تصبح قيادة الصين أكثر حزمًا وطموحًا في الخارج، فضلًا عن كونها أكثر تصميمًا على تحقيق الوحدة عبر المضيق والتّجديد العظيم للأمة الصينية في المستقبل المنظور.

✓ قد يتغيّر نهج بكين تجاه تايوان مع زيادة التواجد العسكري حول الجزيرة من دون سبب واضح ما عدا الاستعداد لصراع عسكري محتمل.

✓ تجنّبت بكين في بعض الأحيان ردود الفعل المتبادلة على الاستفزازات المزعومة من جانب واشنطن وتايبيه.

✓ لا تريد الصين ولا الولايات المتحدة اندلاع حرب، ولكنّ خطر حدوثها يتزايد.

✓ إن إعادة فتح قنوات الاتّصال مؤخرًا بين البلدين لن تساعد إلّا في تجنّب مثل هذه الكارثة. وسوف تستمر المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في الارتفاع.

[14] https://www.chndoi.org/Resolution/Handler?doi=10.19780/j.cnki.ytaq.2024.3.2

مقال بقلم الرئيس شي بشأن الحفاظ على الثقة بالنفس والاعتماد على الذات نشرته مجلة تشوشي:

- ✓ لم يكن هناك قط دليل إرشادي أو حلّ جاهز يلجأ إليه الشعب الصيني والأمة الصينية أثناء النضال لإنهاء المعاناة الكبيرة التي تحمّلاها منذ بدء العصر الحديث، لكنّ الشعب والأمة مضيا قُدمًا نحو المستقبل المشرق لتجديد الشباب الوطني.
- ✓ الحزب قاد الشعب في شقّ طريق النّجاح بشكل مستقل خلال القرن الماضي وعلينا أن نظلّ راسخين في إيماننا بالماركسية والاشتراكية ذات الخصائص الصينية.
- ✓ الثقة بالنفس أمر ضروري للاعتماد على الذات ومساعي الحزب والإنجازات الكبيرة التي حققها خلال القرن الماضي توفّر الأساس الأكثر صلابة لتعزيز ثقتنا في مسار ونظرية ونظام وثقافة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.
- ✓ دفْع التحديث الصيني النمط يتطلّب الحفاظ على الاستقلالية والاعتماد على الذات وعلينا تطوير بلادنا وأمتنا بقوتنا الخاصة وإطباق قبضة قوية على مستقبل التنمية والتقدم في الصين.
- ✓ لن تكون هناك شجاعة لمواصلة الإصلاح دون ثقة لا تتزعزع في النظام.
- ✓ مواصلة إصلاحنا إلى مستوى أعمق تنطوي على تحسين نظامنا الاشتراكي ذي الخصائص الصينية.
- ✓ عندما نقول تعزيز ثقتنا في النظام فإننا لا نقصد أن نكون راضين عن أنفسنا، بدلًا من ذلك يتعيّن علينا أن نستمر في القضاء على العيوب الموجودة في النظام، وجعله أكثر نضجًا وأكثر استمرارًا.
- ✓ مع تقدّم الاشتراكية، ستصبح المؤسسات الصينية بالتأكيد أكثر نضجًا، وستصبح نقاط القوة في النظام الاشتراكي الصيني أكثر وضوحًا.

مقال الأستاذ في كلية الدراسات الدولية في جامعة الشعب الصينية جين كانرونغ (金灿荣) (واحد من كبار قادة الرأي العام المنتقدين للسياسات الأميركية والمدافعين عن سياسة الصين) بعنوان "حول إعادة التوحيد غير السلمي - كيف ينبغي لنا الاستعداد لذلك؟"[15] أعاد موقع سينيفيكيشن نشره وهذه أبرز أفكاره:

- ✓ على الرغم من أن البرّ الرئيسي (الصين) اعتبر دائمًا أنّ إعادة التّوحيد السلمي خياره المفضّل، إلا أنني كمراقب أعتقد أن احتمال إعادة التوحيد من خلال وسائل غير سلمية هو أكثر ترجيحًا لذا يجب أن نعدّ أنفسنا لذلك.
- ✓ كانت التدريبات العسكرية الأخيرة "السيف المشترك A2024" تتميز بأنّها لم يتم الإعلان عنها مسبقًا وقد غطّت هذه التدريبات العسكرية مساحة أوسع وجرت بالقرب من تايوان وشارك فيها عدد أكبر من القوات وكان لها نكهة أقوى من القتال الفعلي.
- ✓ بطبيعة الحال إذا اتّخذنا إجراءً فقد يحتاج جيش التحرير الشعبي إلى الاستعداد لأسوأ السيناريوهات حيث لن تدّخر الولايات المتحدة وحلفاؤها أيّ جهد عند بدء الإجراءات الصينية.
- ✓ يعرف المتحمّسون العسكريّون أنّ الهجمات البرمائية من البحر إلى البر هي أصعب أنواع الحرب وأن نظام الدّفاع التايواني جيد جدًا لأنه تمّ تحسينه باستمرار فضلًا عن الدعم الكبير من الولايات المتحدة، وقد دفع هذا بعض الخبراء العسكريين إلى الاعتقاد بأن نظام الدفاع التايواني يتفوّق حتى على نظام الدفاع الإسرائيلي ما يجعل تحرير تايوان بالقوة مهمة ليست بالسهلة.
- ✓ لدى جيش التحرير الشعبي العديد من الاستراتيجيات غير المعلنة وهو يعمل بجدّ على تطويرها، ولكن على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته عملية تحديث جيشنا فإننا لم نخض حربًا فعلية منذ سنوات عديدة، لذا يتعيّن علينا أن نعدّ أنفسنا لهذا.
- ✓ الاستعداد الثاني الأكثر أهمية هو الاستعداد الاقتصادي حيث تواجه الصين حاليًا مشكلة رئيسية: افتقارنا إلى الاستقلال الاستراتيجي الاقتصادي.
- ✓ إن حجم اقتصاد الصين كبير لكنّه يبقى اقتصادًا هشًّا فنحن بحاجة إلى استيراد الغذاء، ومع استيراد 169 مليون طن في العام الماضي فإننا نعتبر أكبر مستورد للغذاء في

[15] https://www.sinification.com/p/liberating-taiwan-by-force-according

العالم. وفي ما يتعلق بالنفط فإنّ اعتمادنا على المصادر الأجنبية يبلغ 73٪، وفي ما يتعلق بالغاز الطبيعي فإن اعتمادنا يبلغ 42٪ كما نفتقر إلى العديد من المعادن.

- ✓ نقطة ضعف رئيسية أخرى في اقتصاد الصين هي افتقارها إلى الأسواق حيث لا يمكن لسوقنا المحلية استيعاب الكثير من المنتجات، لذلك يتعيّن علينا الاعتماد على الأسواق الدولية وخاصة السوق الأميركية. ولهذا السبب ندعم منتجاتنا بتخفيضات ضريبية على الصادرات تصل إلى أكثر من تريليون يوان سنويًا.
- ✓ بالإضافة إلى الاستعدادات العسكرية والاقتصادية، فإن الوحدة السياسية ضرورية أيضًا. وفي الوقت الحالي لم تتّفق الآراء في الصين بشأن ما إذا كان ينبغي تبنّي وسائل غير سلميةّ لإعادة توحيدنا مع تايوان أم لا بشكل كامل.
- ✓ علينا أن نسعى جاهدين لكسب تفهّم المجتمع الدولي ذلك أنّ العديد من البلدان تدعم مبدأ "الصين الواحدة" بشكل كامل، ولكن نحن بحاجة إلى مواصلة العمل على هذا.
- ✓ في الوقت الحالي، يتزايد التحدي بشأن تايوان ليس بسبب الصين القارية ولكن بسبب الولايات المتحدة والسلطات التايوانية المؤيدة للاستقلال. بمعنى ما، فإنّ تطوّر الموقف خارج عن سيطرتنا، وإذا ما أقدموا على أيّ خطوة فقد لا يكون أمامنا خيار سوى الرّد.
- ✓ على الرغم من أننا عازمون على تحقيق إعادة التوحيد، فإنّ خيارنا المفضل لا يزال إعادة التوحيد السلمي، لكنّ الواقع هو أن أملنا في إعادة التوحيد السلمي يتضاءل، وبالتالي علينا أن نعدّ أنفسنا لإعادة التوحيد من خلال وسائل غير سلمية.

مقال لمدير مركز الصين للأبحاث الاقتصادية والأستاذ في جامعة بكين ياو يانغ بعنوان "حل سهل للنزاع حول التعريفات الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والصين"[16] نشره موقع بروجكت سانديكيت في الأول من تموز / يوليو 2024 وفي ما يلي عرض لأبرز أفكاره:

- ✓ لقد دخل الاتحاد الأوروبي والصين في نزاع حول التعريفات الجمركية. وقد تسبّب هذا النزاع في توتّرات وضغوط اقتصادية لكلا الطرفين.
- ✓ يجب أن تكون بكين أكثر "دقة" في تقييمها للرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، وخاصة بسبب حمايتها الطويلة الأمد لصناعة السيارات الصينية.
- ✓ يجب على بكين تجنّب الانتقام والامتناع عن الرد على الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يوفّر لها فائدة إضافية تتمثّل في منحها ميزة جيوسياسية في تنافسها مع الولايات المتحدة من خلال كسب الاتحاد الأوروبي.
- ✓ قد يتضمّن الحل السهل التسوية والتنازلات المتبادلة من كلا الجانبين، ومن خلال إيجاد أرضية مشتركة والعمل نحو اتفاق مفيد للطرفين يمكن للاتحاد الأوروبي والصين حلّ نزاع التعريفات الجمركية وتحسين العلاقات التجارية.
- ✓ يعود الدفع المبكّر للصين لتطوير صناعة السيارات الكهربائية لعاملين: الأول هو أمن الموارد (تخفيف اعتمادها على واردات النفط)؛ والثاني هو تجاوز محرّكات الاحتراق الداخلي المعقدة لريادة صناعة جديدة تمامًا.
- ✓ لقد انطلقت طفرة السيارات الكهربائية في الصين بفضل إعانات حكومية سخية، لكنها ليست الدولة الوحيدة التي تفعل ذلك.
- ✓ بدلًا من التركيز على قضية الإعانات الصينية، سيكون من الأفضل للاتحاد الأوروبي أن يزعم ببساطة أنه يجب عليه حماية بعض صناعاته الناشئة.
- ✓ علاوة على ذلك، ستظلّ السيارات الكهربائية الصّينية قادرة على المنافسة في الاتحاد الأوروبي بغضّ النظر عن فرض الرسوم الجمركية.

---

[16] https://www.project-syndicate.org/commentary/china-should-not-retaliate-against-eu-tariffs-by-yang-yao-2024-07?utm_source=substack&utm_medium=email#:~:text=One%20way%20to%20do%20that,rivalry%20with%20the%20United%20States.

أجرت شبكة CGTN التابعة لمجموعة الصين للإعلام بالتزامن مع انعقاد الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ20 للحزب الشيوعي الصيني ثلاثة استطلاعات رأي[17] شملت 15,037 مشاركًا من "الدول المتقدمة" مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وأستراليا، وكذلك من "الدول النامية" مثل البرازيل وتايلاند والإمارات ومصر وجنوب إفريقيا، وهذا أبرز ما خلصت إليه النتائج:

- ✓ 76.9 في المئة من المستطلعين أشادوا بإنجازات التنمية عالية الجودة في الصين، وتوقّعوا أن تواصل الصين تعميق الإصلاح بشكل شامل لجلب المزيد من الفرص للعالم.
- ✓ أشاد 80.3 في المئة من المستطلعين بالتنمية الاقتصادية للصين، معتقدين أنها ستجلب المزيد من الفوائد للعالم.
- ✓ أعرب 85.2 في المئة من المشاركين عن تفاؤلهم بشأن الزخم الاقتصادي الإيجابي للصين على المدى الطويل.
- ✓ أشاد 93.2 في المئة منهم بقوّة الصين العلمية والتكنولوجية، واعترف 85.4 في المئة بإنجازات الصين في مجال الابتكار المستقل، فيما اعتبر 78.5 في المئة منهم أنّ الصناعات الخضراء ستوفّر دعمًا قويًا للتنمية عالية الجودة في الصين.
- ✓ 87.1 في المئة من المشاركين رأوا أنّ القوى الإنتاجية الجديدة عالية الجودة ستساعد عملية التحديث صيني النمط على أن تكون سريعة وجيدة.
- ✓ أعرب 84.3 في المئة من المشاركين عن تقديرهم لمبدأ الصين الذي يركّز على الشعب مشيرين إلى أنّ الصين ملتزمة دائمًا بتقديم ثمار الإصلاح لجميع الناس بطريقة أكثر إنصافًا.
- ✓ أيّد 91.9 في المئة من المستطلعين اقتراح الصين بأنّ "التنمية يجب ألا تكون على حساب البيئة" واعترفوا بممارسة الصين لتعزيز التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة.

---

17 https://arabic.cri.cn/2024/07/11/ARTI3TUeLRh9S6wP5lZOfrn3240711.shtml?spm=C46792.P29povNsxiuK.E6M8nSjxJMKT.29

- ✓ 79.6 في المئة من المشاركين أقرّوا بمساهمة الصين المهمة في النمو الاقتصادي العالمي.
- ✓ رأى 93.8 في المئة أن المنافع العامة الدولية مثل مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين تجلب فرصا تنموية لجميع البلدان.

استطلاع مركز بيو[18] الأميركي حول التأثير الاقتصادي للصين شمل 35 دولة ونشرت نتائجه في 9 تموز / يوليو 2024:

- ✓ المواطنون في البلدان المتوسطة الدخل أكثر ميلًا من نظرائهم في البلدان المرتفعة الدخل نحو النظر إلى النفوذ الاقتصادي للصين بشكل إيجابي.
- ✓ تقول أغلبية كبيرة في جميع الدول التي شملها الاستطلاع والتي تمتد عبر ستّ قارات وتتراوح مستويات الدخل فيها، إن الصين تتمتّع بقدر كبير أو قدر لا بأس به من التأثير على الظروف الاقتصادية لبلادها.
- ✓ أصبح النّفوذ الاقتصادي للصين محسوسًا الآن على نطاق أوسع مما كان عليه عندما طرحنا هذا السؤال آخر مرة في عام 2019. ففي 10 من أصل 13 دولة، تقول نسبة أكبر إنّ الصين لها تأثير كبير على اقتصاد بلادهم مقارنة بنتائج أسئلة الاستطلاع نفسه التي طرحت قبل خمس سنوات.
- ✓ في معظم البلدان المتوسطة الدخل التي شملها الاستطلاع يميل الناس إلى النظر بإيجابية للنفوذ الاقتصادي للصين، لكن في البلدان ذات الدخل المرتفع يميل المستطلعون إلى اعتبار ذلك أمرًا سيئًا:

  - في 17 دولة متوسطة الدخل شملها الاستطلاع، يقول 47٪ من البالغين في المتوسط إنّ الصين لها تأثير إيجابي على اقتصاد بلادهم، في حين يقول 29٪ أن لها تأثيرًا سلبيًا.
  - في الدول الـ 18 ذات الدخل المرتفع، يقول 57٪ من البالغين في المتوسط إنّ التأثير الاقتصادي للصين سلبي، بينما يقول 28٪ إنّه إيجابي.

[18] https://www.pewresearch.org/global/2024/07/09/most-people-in-35-countries-say-china-has-a-large-impact-on-their-national-economy/

آب / أغسطس

مقال لرئيس مكتب صحيفة "تشاينا ديلي" في الاتحاد الأوروبي تشين وي هوا بعنوان "انحياز واشنطن سبب رئيسي لتصاعد التوترات في الشرق الأوسط" نشرته صحيفة تشاينا دايلي في 16 آب / أغسطس:

- ✓ حان الوقت لكي يقبل الزعماء الغربيون أن معاييرهم المزدوجة ونفاقهم هو السبب الرئيسي وراء تصاعد الأعمال العدائية والتوترات في الشرق الأوسط. لم يقل أيّ من الزعماء الغربيين قطّ إنّ إيران لها الحقّ في الدّفاع عن النفس في مواجهة الهجمات الإسرائيلية ولم يذكر أحد قط أنهم ملتزمون بضمان أمن المدنيين الفلسطينيين في غزة.
- ✓ بدلًا من الضغط على الحكومة الإسرائيلية لضبط النفس، وخاصة في أعقاب اغتيال هنية، أرسلت الولايات المتحدة إشارات خاطئة، وشجعت "إسرائيل" على شن المزيد من الأعمال المتهورة والمدمرة.

مقال موسع ليان ييلونغ الأستاذ في معهد جامعة فودان بعنوان "المنافسة الاستراتيجية الكبرى بين الصين والولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين: الصراع الأعظم على الهيمنة ومناهضة الهيمنة". وهذه أبرز أفكاره:

- ✓ الانحدار الأميركي مدفوع بتناقضات داخلية حيث نشهد تفاوتًا بين هيمنة الدولار والقدرة الإنتاجية الأميركية و"إدمان" أميركا على التدخل العسكري والعولمة غير المتكافئة التي تحرّكها المصالح الأميركية.
- ✓ التهديد الذي يواجه العالم هو "فخ ليديا" وليس "فخ ثوسيديدس" فالمشكلة ليست في صعود الصين، بل في أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تنحدر سلميًا.
- ✓ إن المنافسة بين الصين والولايات المتحدة "شاملة"، وهذا يعني أنّ الصين لا بد أن تسعى إلى "السيطرة الشاملة"، وتعزيز ميزتها الاستراتيجية مع تجنّب الصراع المباشر.
- ✓ صعود الصين لا يعني هيمنة جديدة فهي تسعى إلى "المجتمعية"، وهي تختلف عن الحضارة الغربية في أنها لا تدور حول العلاقات بين المركز والمحيط، بل حول العولمة المنفتحة والمتوازنة والمتمركزة حول "الشعب" بدلًا من "رأس المال".

أعاد موقع سينيفيكيشن نشر مقابلة أجرتها صحيفة ساوث تشاينا مورنينغ بوست مع شين تشيهوا (沈志华) أحد أبرز المؤرخين الصينيين الذي يشغل منصب مدير مركز دراسات التاريخ الدولي للحرب الباردة في جامعة شرق الصين وهذا موجز عن أفكاره:

- ✓ يتعيّن على الصين أن تتجنّب الانقسامات الإيديولوجية وأن تعود إلى سياسة عدم الانحياز التي مارسها دنغ شياو بينغ. على بكين أن تمنع عودة مثلثي الحرب الباردة الشمالي والجنوبي، حيث كانت الصين وروسيا وكوريا الشمالية على جانب، والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية على الجانب الآخر.
- ✓ على القادة الصينيين أن يتجنّبوا تكرار خطأ ستالين بالانفصال عن الغرب والردود العدوانية على سياسات واشنطن المتشدّدة على نحو متزايد تجاه الاتحاد السوفياتي ما أدى إلى وقوع الحرب الباردة.

مقابلة موقع ساوث تشاينا مورنينغ بوست مع يان شيويتونغ مدير معهد العلاقات الدولية في جامعة تسينغهوا بعنوان "السنوات العشر المقبلة: يان شيويتونغ يتحدث عن ترامب وتايوان وما يعنيه ذلك بالنسبة للصين" نشرت على عدة حلقات بدءًا من أواخر تموز / يوليو الماضي:

- ✓ لن يتمكّن الفائز في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر في الولايات المتحدة من منع "التدهور المستمر" في العلاقات مع الصين خلال العام المقبل.

احتمال فوز ترامب بولاية ثانية، إلى جانب عدم الرضا الأوروبي عن النهج الأميركي في التعامل مع حرب "إسرائيل" ضدّ حماس، بدأ بالفعل في مساعدة الصين على تحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. إذا عاد ترامب إلى السلطة، فإنّ احتمالات إثارة الولايات المتحدة لحرب في شرق آسيا ستكون أقلّ.

- ✓ الثنائية القطبية وليس التعددية القطبية على وشك أن تصبح السّمة المميّزة للنّظام العالمي الجديد في الغد. بالنسبة للقوى المتوسطة، فإنّ النظام العالمي الجديد ثنائي القطب أفضل من النظام الأحادي القطب القديم، حيث كانت قوّتها التفاوضية أقل.
- ✓ غالبًا ما يبالغ الغرب في تقدير نفوذ الصين على روسيا. إذا لم تتمكن أوروبا والولايات المتحدة معًا من كبح جماح دولة صغيرة مثل "إسرائيل"، فكيف يتوقعون من الصين أن تفعل ذلك مع روسيا؟

Economically, China focused on reinforcing its domestic economy through structural reforms, boosting technological self-reliance, and expanding its digital and telecommunications infrastructure. Simultaneously, Beijing continued its Belt and Road Initiative, expanding economic partnerships across Europe, Asia, and Latin America.

Domestically, China pursued efforts to enhance political stability through anti-corruption campaigns and the consolidation of Communist Party dominance. Despite mounting global pressures, it maintained relatively stable economic growth and launched initiatives to develop western regions and reduce disparities between inland and coastal areas.

In its broader foreign policy, China deepened its partnership with Russia as a counterbalance to Western pressure and strengthened strategic cooperation in economic and political spheres. It also capitalized on opportunities to elevate the role of the Global South by supporting the African Union's membership in the G20 and by activating the Shanghai Cooperation Organization and the BRICS group.

Thus, China's policy in 2024 outlined the contours of a responsible global power, seeking to expand its influence and reinforce its international standing through diplomatic engagement and robust economic policy—while remaining prepared for potential escalations with major powers, particularly the United States.

Introduction

The year 2024 witnessed a marked increase in China's activity on both the international and regional stages, with a clear strategic focus on strengthening its political, diplomatic, and economic presence in the context of ongoing strategic competition with the United States.

This report is the result of daily monitoring of news related to China and is based on a series of monthly reports that track developments through four main themes: *China and the Middle East* (statements, visits, investments, agreements), *China-U.S. competition*, *China and the world*, and *Inside China*. The study also includes two appendices: the first presents a monthly summary of the most prominent Chinese developments, while the second compiles a selection of studies, articles, and interviews published by both Chinese and Western experts addressing China's global approach, its rise, and the U.S. containment efforts. This endeavor required daily follow-up on many Chinese (newspapers, research centers, scholars) and Western sources focused on Chinese affairs.

On the regional and international levels, China emphasized its role as a proponent of peace and multilateralism, playing an active diplomatic role in Middle Eastern issues—particularly the Palestinian cause. It called for a ceasefire in Gaza and affirmed the Palestinians' right to resist, achieving a major diplomatic milestone by hosting the Palestinian reconciliation dialogue in Beijing and issuing the "Beijing Declaration" for Palestinian reconciliation. Furthermore, China continued to strengthen its strategic relations in the region, particularly by deepening economic and investment partnerships with the Gulf states, Egypt, and Iran.

Regarding the United States, China adopted a complex strategy aimed at managing competition and avoiding escalation, while safeguarding its red lines—especially the Taiwan issue—and responding to U.S. economic and military actions with measured caution.

Table of contents

Introduction 5

I. China and the Middle East 6

1.1 Political and Diplomatic Engagement 6

1.2 Regional Strategies and Alliances 8

1.3 Economic and Investment Affairs 9

1.4 Scientific and Technological Cooperation 11

II. China–U.S. Competition 12

2.1 Managing Disputes and Avoiding Confrontation 12

2.2 Safeguarding Red Lines and Responding to Provocations 13

2.3 U.S. Domestic Transformations and China's Future Strategy 15

III. China and the World 17

3.1 Engagement with the Global South 17

3.2 Framing China's Role through International Organizations 18

3.3 Relations with Europe 19

3.4 The China–Russia Partnership 20

3.5 China's Position on Regional Conflicts 21

3.6 Features of a Comprehensive Strategy 23

IV. Inside China 24

4.1 Economic Performance and Reforms 24

4.2 Governance Consolidation and Anti-Corruption Efforts 25

4.3 Technological Modernization and Self-Reliance 26

4.4 Scientific and Space Achievements 27

4.6 Social Development and Domestic Challenges 27

Conclusion 29

Appendix 1: Monthly Summary of Key Events and Developments 31

Appendix 2: Articles, Research Papers, and Studies on China 39

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports: A non-periodic series that addresses essential issues

Title: Chinese Policy in 2024: Monitoring Trends, Issues, and Events

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Author: Dr. Ayman Halawi

Publication date: May 2025

Issue No: Forty one

Copyright reserved to the Center

All copyrights are reserved to the Center. Therefore, it is not permissible to copy any part of the report, store it in any information storage and retrieval system, or transmit it by any means, whether ordinary, electronic, magnetic, or mechanical tapes, CDs, reproduction, recording, or otherwise, except in limited cases of quotation for the purpose of scientific study and benefit. The source must be mentioned.

Address: Bir Hassan - Al-Assad Avenue - Behind Wayla Restaurant – Al-Wourod Building – First floor

Tel: 01/836610

Fax: 01/836611

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasatccsd@gmail.com

Website: http//www.dirasat.net

Chinese Policy in 2024

Monitoring Trends, Issues, and Events

The Consultative Center for Studies and Documentation

Studies and Reports

A non-periodic series that addresses essential issues

Chinese Policy in 2024

A Historical Analysis of U.S. Protectionist Waves and Their Domestic and Global Implications

Ayman Halawi

No 41- May 2025